الأمم المتحدة
A/HRC/53/54

الجمعية العامة

Distr.: General
17 November 2023
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والخمسون
19 حزيران/يونيه – 14 تموز/يوليه 2023
البندان 2 و4 من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام
حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

حالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان* **

موجز

عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 29/51، يركز مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في هذا التقرير على آخر التطورات المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وبسيادة القانون والحيز المدني، وعلى مستوى تنفيذ ما يقابلها من توصيات سبق أن أصدرها المفوض السامي إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية.

* قُدِّم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المعلومات.

** أُدرج مرفق هذا التقرير كما ورد وباللغة التي قُدِّم بها فقط.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 29/51 الذي طلب فيه المجلس إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يضع تقريراً شاملاً عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية يتضمن تقييماً مفصلاً لتنفيذ التوصيات المقدَّمة في التقارير السابقة، وأن يقدمه إلى المجلس في دورته الثالثة والخمسين.

2- ويغطي هذا التقرير الفترة من 1 أيار/مايو 2022 إلى 30 نيسان/أبريل 2023، ويركز على آخر التطورات المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وبسيادة القانون والحيز المدني، وعلى مستوى تنفيذ ما يقابلها من توصيات قُدمت في التقارير السابقة. ويستند التقرير إلى المعلومات التي جمعتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) وحللتها، بما في ذلك عن طريق إجراء مقابلات مع الضحايا والشهود وعقد اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني. ويأخذ التقرير في الاعتبار كذلك المعلومات الرسمية المقدَّمة من الحكومة. وقد زار المفوض السامي جمهورية فنزويلا البوليفارية في الفترة من 26 إلى 28 كانون الثاني/يناير 2023، حيث جرى تجديد رسالة التفاهم بين الحكومة والمفوضية لمدة عامين في تطور مرحب به.

3- وقد وُثِّقت النتائج الواردة في هذا التقرير وجرى التثبت منها في امتثال صارم لمنهجية المفوضية. وبذلت المفوضية العناية الواجبة لتقييم مصداقية المصادر وموثوقيتها وتثبتت من المعلومات التي جُمعت بغية التحقق من صحتها. والتمست المفوضية الحصول على موافقة مستنيرة من الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات واتخذت التدابير المناسبة لحماية هوياتهم وضمان السرية، عند الاقتضاء. وأجرت المفوضية تقييماً للمعلومات التي جُمعت وللتشريعات المحلية، في ضوء القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ثانياً- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وحقوق الشعوب الأصلية

4- لوحظت علامات إيجابية على حدوث الانتعاش الاقتصادي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 17,73 في المائة في عام 2022[1]. وفي حين أن هذا النمو يبعث الأمل في تحسن الآفاق الاقتصادية، لا تزال التحديات المستمرة وغيرها من العوامل تؤثر سلباً على الخدمات العامة الأساسية والنقل والتعليم والصحة. وفي حين أن جذور الأزمة الاقتصادية في جمهورية فنزويلا البوليفارية تعود إلى ما قبل فرض العقوبات الاقتصادية، فإنها تشكل أحد العوامل التي لا تزال تعوق الانتعاش الاقتصادي للبلد وتؤثر سلباً على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، على نحو ما أكدته من جديد منظومة الأمم المتحدة[2]. وأثّر التضخم وانخفاض قيمة البوليفار سلباً على مستويات الدخل[3]، بما في ذلك المرتبات والمعاشات التقاعدية، مما أعاق توافر الأوضاع اللازمة للتمتع بالحق في مستوى معيشي لائق. ويساور المفوضية القلق إزاء التقارير التي تفيد بتزايد أوجه انعدام المساواة في البلد، حيث لا تزال الثروة تتركز في كاراكاس وبعض المناطق الحضرية، بينما تُترك شرائح واسعة من السكان الريفيين خلف الركب.

(1) Office of the Superintendent of Banking Institutions, "Sector bancario venezolano cierra 2022 con crecimiento de la cartera de créditos de 759%", 13 January 2023.

(2) United Nations in the Bolivarian Republic of Venezuela, *Marco de Cooperación de las Naciones Unidas para el Desarrollo Sostenible con la República Bolivariana de Venezuela (2026–2023)* (2022), p. 55 (باللغة الإسبانية).

(3) حُدِّد الحد الأدنى الرسمي للمرتب الشهري بمبلغ 130 بوليفاراً في آذار/مارس 2022 (30,17 دولاراً وفقاً لسعر الصرف في 15 آذار/مارس 2022 ونحو 3,71 دولارات في وقت كتابة هذا التقرير). انظر: *Gaceta Oficial de la República Bolivariana de Venezuela*, No. 6.691 Extraordinario (15 March 2022).

5- وترحب المفوضية بالجهود والبرامج الحكومية الجارية الرامية إلى تحسين الأوضاع المعيشية للشعب الفنزويلي، مثل اللجان المحلية للإمدادات الغذائية والإنتاج الغذائي[4]، التي دعمت حصول أكثر من 6 ملايين شخص على الأغذية الأساسية[5]. بيد أنه لا يزال الفنزويليون يواجهون صعوبات في الحصول على الأغذية اللازمة لتحقيق نظام غذائي متوازن. وأُفيد بأن متوسط الإعانة التي تقدمها اللجان يبلغ 33 بوليفاراً، مما يمثل نحو 30 في المائة من الحد الأدنى للأجور[6]. وتشجع المفوضية السلطات على اتخاذ جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك عن طريق الأخذ ببرامج لتحسين إمكانية الحصول على الغذاء، من أجل ضمان توافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه بكمية ونوعية كافيتين[7].

6- وقد كان لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أثر كبير على قطاع التعليم، حيث انخفض عدد الطلاب والتلاميذ المسجلين في المدارس[8]. وظلت توجد صعوبات في الوفاء بالشروط الدنيا للتعليم الجيد، ولا سيما خارج المناطق الحضرية، بما في ذلك ما يتعلق بالبنية التحتية (المياه والكهرباء والنقل)، والتغذية، وأوضاع العمل، وتوافر الموظفين[9]. وواجهت الجامعات تحديات تتعلق بنقص التمويل، فقد حصل بعضها على 1 إلى 2 في المائة فقط من ميزانيته السنوية المخصصة[10]. وتلقت المفوضية تقارير تفيد بأنه ليس بإمكان المدرسين والموظفين أن يعيشوا بمرتباتهم، مما يُجبرهم على البحث عن مصادر دخل بديلة والتخلي عن مهنتهم[11]. وتدعو المفوضية السلطات إلى اتخاذ تدابير تمكّن الأفراد والمجتمعات المحلية من التمتع بالحق في التعليم وتساعدهم في هذا الصدد بوسائل منها ضمان توفير ما يكفي من الموارد المالية والبشرية وموارد البنية التحتية[12].

7- وتمثل إعادة فتح الحدود مع كولومبيا وكوراساو وأروبا تطوراً هاماً يمكن أن يسفر عن تحقيق نتائج إيجابية للمنطقة. ويتعين على جميع البلدان المعنية أن تعالج مخاطر الحماية التي يتعرض لها المهاجرون الفنزويليون، الذين كثيراً ما يسافرون في أوضاع محفوفة بالمخاطر إذ إنهم لا يزالون يتعرضون لتجاوزات وانتهاكات لحقوقهم الإنسانية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص، في المناطق الحدودية وعلى طول طرق الهجرة[13]. وتشجع المفوضية السلطات الفنزويلية على مواصلة دعمها للعائدين، بما في ذلك عن طريق تيسير الحصول على فرص العمل والخدمات الاجتماعية والسكن[14].

(4) أنشئت في عام 2016 من أجل التوزيع المحلي للمساعدات الغذائية (الوثيقة A/HRC/48/19).

(5) الوثيقة CEDAW/C/VEN/RQ/9، الفقرة 2(ب).

(6) انظر الرابط: www.ovsalud.org/publicaciones/informes/informe-cualitativo-ovs-2022 (باللغة الإسبانية).

(7) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 12(1999)، الفقرة 8.

(8) انظر الرابط: https://humvenezuela.com/wp-content/uploads/2022/09/HumVenezuela-Informe-Marzo-2022.pdf (باللغة الإسبانية).

(9) انظر الرابط: www.fundaredes.org/2022/08/11/informe-de-educacion-2022-2 (باللغة الإسبانية).

(10) انظر الرابط: www.uladdhh.org.ve/wp-content/uploads/2022/08/7.-Reporte-julio-2022-Situacion-de-las-Universidades-Venezolanas.pdf (باللغة الإسبانية).

(11) United Nations Children's Fund (UNICEF), "Humanitarian action for children: Venezuela" (2023)، متاح على الرابط: www.unicef.org/media/131841/file/2023-HAC-Venezuela.pdf.

(12) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 13(1999)، الفقرتان 6 و27.

(13) انظر الرابط: www.unhcr.org/emergencies/venezuela-situation.

(14) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, "Venezuela situation: 2023 operational update # 1" (2023).

ألف- الحق في الصحة

8- واصلت الحكومة سياساتها وبرامجها التي تيسر حصول أولئك الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة على الرعاية الصحية، عن طريق برنامج Barrio Adentro (دواخل الأحياء)[15] والنظام الموحد للرعاية الصيدلانية[16]، على الرغم من التحديات القائمة، بما في ذلك التحديات التي تفاقمت بسبب العقوبات القطاعية. بيد أن المراكز الصحية تتحدث عن نقص بنيوي في التمويل وفي عدد الموظفين، مما يؤدي، على سبيل المثال، إلى انقطاع التيار الكهربائي ونقص المياه بصورة منتظمة[17]. وقدّرت إحدى منظمات المجتمع المدني أن المستشفيات في جميع أنحاء البلد لا تستطيع أن تغطي سوى تكلفة 35-40 في المائة من مواد الطوارئ و60 في المائة من أدوية الطوارئ. وفي معظم الأحيان، يتحمل المرضى وأسرهم تكلفة هذه المواد[18]، مما يحد من إمكانية الاستفادة من المرافق الصحية ومن إمكانية الحصول على السلع والخدمات الصحية[19]، بينما يؤثر ذلك بشكل غير متناسب على أولئك الذين يحتاجون إلى العلاجات المنقذة للحياة، بما في ذلك عمليات زرع الأعضاء.

9- وتتأثر النساء والأطفال تأثّراً غير متناسب بتدهور نظام الرعاية الصحية؛ فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن 660 560 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 12 و23 شهراً يحتاجون إلى الحصول على لقاح الحصبة والنكاف والحميراء (الحصبة الألمانية)[20]. وكثيراً ما تكون خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، مثل رعاية التوليد وعلاج سرطان عنق الرحم وسرطان الثدي، غير متوافرة أو يتعذر الحصول عليها[21]. وأفاد المجتمع المدني، على سبيل المثال، بأن ارتفاع تكلفة لقاح الورم الحليمي البشري (التي تزيد عن 100 دولار)[22] هو عامل يسهم في زيادة الوفيات الناجمة عن سرطان عنق الرحم بنسبة 66,9 في المائة منذ عام 2019.

10- ولا يسمح الإطار القانوني لجمهورية فنزويلا البوليفارية بالإجهاض إلا في الحالات التي تكون فيها حياة الأم معرضة للخطر. ونتيجة لهذا الإطار التشريعي التقييدي، لا يبقى أمام المرأة من خيار سوى اللجوء إلى الإجهاض غير المأمون، الذي هو سبب رئيسي لوفيات الأمهات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُحرز أي تقدم لوضع حد لتجريم النساء اللواتي يخضعن للإجهاض ولا لمواءمة التشريعات، بما في ذلك المادة 432 من القانون الجنائي، مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان[23].

(15) انظر الرابط: www.mppef.gob.ve/mision-barrio-adentro-dos-decadas-atendiendo-la-salud-del-pueblo-venezolano (باللغة الإسبانية).

(16) انظر الرابط: www.sencamer.gob.ve (باللغة الإسبانية).

(17) انظر الرابط: https://ovgove.org/2023/01/17/los-hallazgos (باللغة الإسبانية).

(18) انظر الرابط: https://cronica.uno/los-pacientes-en-los-hospitales-tienen-solo-dos-opciones-o-compran-los-medicamentos-o-se-mueren (باللغة الإسبانية).

(19) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 14(2000)، الفقرة 43(أ).

(20) UNICEF, "Humanitarian action for children: Venezuela".

(21) انظر الرابط: https://humvenezuela.com/wp-content/uploads/2022/09/HumVenezuela-Informe-Marzo-2022.pdf (باللغة الإسبانية).

(22) انظر الرابط: www.laprensalara.com.ve/nota/56571/2023/01/cancer-de-cuello-uterino--medicos-alertan-que-el-control-es-vital (باللغة الإسبانية).

(23) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 24(1999)، الفقرة 31(ج)؛ واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36(2019)، الفقرة 8؛ واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 22(2016)، الفقرات 34 و40، و49(أ)، و57.

11- وترحب المفوضية بالجهود الرامية إلى توفير الاستشارات الطبية المجانية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) عن طريق وزارة الصحة، وتعزيز الاستجابات الشاملة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة داخل البلد، بما في ذلك بشأن الحصول على الأدوية. بيد أن المصادر قد أشارت إلى أن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوساط المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية يسجل معدلاً مقلقاً[24]، وإلى التحديات الشديدة التي يواجهها أفراد الشعوب الأصلية في الحصول على الفحوصات والعلاجات. وتدعو المفوضية إلى اتخاذ تدابير لضمان توافر الرعاية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإتاحتها للجميع.

12- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغ موظفو المجتمع المدني والرعاية الصحية عن وجود بيئة ترهيبية داخل قطاع الصحة، بما في ذلك ادعاءات بتوقيف واحتجاز أفراد ينددون بأوجه القصور في نظام الصحة العامة[25]، مثل نقص التمويل والنقص في عدد الموظفين في المستشفيات الحكومية والتدني الشديد في أجور العاملين في مجال الرعاية الصحية.

باء- حقوق العمل

13- قادت الحكومة منتدى الحوار الاجتماعي، تحت رعاية منظمة العمل الدولية، وذلك في نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر 2022 وفي شباط/فبراير 2023. وأتاحت المبادرة للاتحادات النقابية ومنظمات أرباب العمل والحكومة حيزاً ضرورياً لمناقشة اتفاقية طرائق تحديد المستويات الدنيا للأجور، لعام 1928 (رقم 26)، واتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، لعام 1948 (رقم 87)، واتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، لعام 1976 (رقم 144)، الصادرة عن منظمة العمل الدولية، بما في ذلك تجريم قادة النقابات والانتخابات النقابية. وأتاحت الحكومة أيضاً المجال لإنشاء هيئة تقنية لمناقشة منهجية تحديد الحد الأدنى للأجور. وطلب مجلس إدارة منظمة العمل الدولية، في دورته 347، "إلى الحكومة التعجيل بتنفيذ الالتزامات المعتمدة في خطة العمل على النحو الذي حُدِّثت به في منتدى الحوار الاجتماعي في شباط/فبراير 2023، من أجل مواصلة تحقيق نتائج ملموسة من دون تأخير"[26]. وتدعو المفوضية الحكومة إلى استخدام هذا الإطار باعتباره فرصة للتصدي، عن طريق حوار شامل للجميع ومجدٍ، لبعض التحديات الاجتماعية - الاقتصادية التي يواجهها البلد.

14- وبينما ترحب المفوضية بالحوار الجاري وبالتقدم المحرز، فلا يزال يساورها القلق فيما يتعلق بالانتهاكات المبلغ عنها للحق في حرية التجمع السلمي والحق في تكوين الجمعيات، بما في ذلك الحرية النقابية، ولحقوق القادة النقابيين والعماليين، التي أشارت إليها أيضاً لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات[27]. وفي آذار/مارس 2023، دعت لجنة الحرية النقابية التابعة لمنظمة العمل الدولية إلى إيلاء اهتمام خاص لحالتين تنطويان على ادعاءات بالاضطهاد والترهيب والمضايقة وغيرها من أفعال العنف ضد أرباب العمل والنقابيين والعمال، بما في ذلك مقتل قيادي نقابي في عام 2015[28].

(24) استناداً إلى المعلومات الواردة من الحكومة.

(25) Runrun.es, "FMV reporta detención de más de 40 médicos venezolanos en los últimos 10 días", 21 June 2022 (باللغة الإسبانية).

(26) الوثيقة GB.347/INS/13(Rev.1)، الفقرة 33.

(27) ILO, *Application of International Labour Standards 2023: Report of the Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations* (2023), p. 319.

(28) الحالة رقم 3277، متاحة على الرابط: www.ilo.org/dyn/normlex/es/f?p=NORMLEXPUB: 50002:0::NO::P50002_COMPLAINT_TEXT_ID,P50002_LANG_CODE:4341025,en#B؛ والحالة رقم 2254، متاحة على الرابط: www.ilo.org/dyn/normlex/es/f?p=1000:50002:0::NO::P50002_COMPLAINT_TEXT_ID,P50002_LANG_CODE:4340977,en:NO.

وتكرر المفوضية دعوتها إلى إجراء تحقيقات عاجلة ومستقلة ونزيهة في جميع الانتهاكات المدَّعاة للحق في حرية التجمع السلمي والحق في تكوين الجمعيات، والقيام بالمساءلة والجبر الكامل للضحايا.

15- وعلى الرغم من حدوث انخفاض في الحالات الموثقة بالمقارنة بالسنوات السابقة، وثقت المفوضية 12 حالة تجريم لقادة نقابيين وعماليين (بمن فيهم امرأة واحدة)، احتُجِز 9 منهم، فضلاً عن تعرض 7 قادة نقابيين للمضايقات، واختطاف قريب أحد القادة النقابيين، وتوجيه 4 تهديدات لقادة نقابيين (بما في ذلك تهديد موجَّه لأحد أقاربهم)، إما من جانب موظفين في الدولة أو من جانب الجماعات المسلحة الموالية للحكومة والمسماة *colectivos*[29]. وعلى سبيل المثال، أُلقي القبض، في الفترة ما بين 4 و7 تموز/يوليه 2022، بموجب القانون الأساسي لمكافحة الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب، على ستة نقابيين وقادة عماليين، بمن فيهم ممثل عن اتحاد نقابات العمال المستقلة، بتهمتَي التآمر والعضوية في عصابة إجرامية. وفي 13 أيلول/سبتمبر 2022، بعث اثنان من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة برسالة إلى الحكومة يعربان فيها عن قلقهما إزاء القضية ويطلبان فيها تعاون الدولة وإبداء ملاحظاتها[30]. ولم يجرِ تسلم أي رد حتى الآن. وقد بدأت محاكمة الرجال الستة في 6 شباط/فبراير 2023 ولا تزال جارية. ووثقت المفوضية أيضاً حالة فصل عامل أُفيد أنها بسبب مشاركته في احتجاجات سلمية في ولاية بوليفار.

16- وقد أفاد المجتمع المدني بأن الاحتجاجات العمالية شكلت ما لا يقل عن 45 في المائة من جميع الاحتجاجات في مختلف أنحاء البلد في عام 2022[31]. ويشمل ذلك الاحتجاجات السلمية المستمرة، منذ نيسان/أبريل 2022، كرد فعل على تعديل لجدول المرتبات خفّض بنحو 30 إلى 40 في المائة[32] مرتبات موظفي الخدمة المدنية، المتدنية بالفعل، بعد ورود تعليمات مدَّعاة من المكتب الوطني للميزانية. وادُّعي أن الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون هددوا قادة الاحتجاجات.

17- وفي 24 آب/أغسطس 2022، أعلنت محكمة العدل العليا عدم قبول استئناف مقدم من مجموعة من المتقاعدين ضد تعليمات المكتب الوطني للميزانية. وأكدت المحكمة أن فعلهم يشكل "اضطرابات واستخداماً تعسفياً لإجراء قانوني"، وفرضت على كل متقاعد غرامة قدرها نحو 50 دولاراً، مشيرة إلى أنه ينبغي تحديد المسؤوليات الجنائية و/أو التأديبية و/أو الإدارية و/أو المدنية المحتملة[33]. وأعلنت نقابات المعلمين أن قرار محكمة العدل العليا هو شكل من أشكال الترهيب ضد النشطاء في مجال حقوق العمل[34]. ورُفضت أيضاً استئنافات إدارية أخرى في أيلول/سبتمبر 2022 وفُرضت غرامات[35]. وفي 16 تشرين الثاني/ نوفمبر، ألغت محكمة العدل العليا الغرامة لأسباب إنسانية[36] بعد طلب تقدّم به المتقاعدون[37].

(29) انظر أيضاً الوثيقة: A/HRC/48/19، الفقرة 12.

(30) انظر الرسالة: VEN 4/2022 (باللغة الإسبانية)، متاحة على الرابط: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=27519.

(31) انظر الرابط: www.observatoriodeconflictos.org.ve (باللغة الإسبانية).

(32) انظر الرابط: www.tsj.gob.ve/displaynews/-/asset_publisher/K6rIV66atYrZ/content/tsj-declara-inadmisible-demanda-ejercida-contra-un-supuesto-acto-de-la-onapre (باللغة الإسبانية).

(33) المرجع نفسه.

(34) انظر الرابط: https://efectococuyo.com/la-humanidad/docentes-contratacion-colectiva (باللغة الإسبانية).

(35) Supreme Court of Justice, case No. 2022-0174 and case No. 2022-0155.

(36) انظر الرابط: https://accesoalajusticia.org/spa-revoca-multa-impuesta-a-grupo-de-jubilados-y-pensionados-del-mp-tras-declarar-inadmisible-demanda-de-nulidad-contra-el-instructivo-onapre (باللغة الإسبانية).

(37) انظر الرابط: https://accesoalajusticia.org/instructivo-salarial-onapre-vuelve-ganarle-pulso-funcionarios-publicos-ante-tsj (باللغة الإسبانية).

جيم- حالة الفلاحين وغيرهم من السكان الريفيين

18- تأثر إنتاج الأغذية تأثّراً خاصـــاً بالعقوبات القطاعية، التي أُفيد بأنها أدت إلى نقص الوقود وانخفاض إنتاج البذور واستيراد الأسمدة والآلات[38]. وأدى نقص التمويل والائتمان المتاح لصغار المنتجين إلى وضع مزيد من العراقيل أمام صغار المزارعين والعمال الريفيين. وتلقت المفوضية تقارير عن وجود نزاعات على الأراضي، تتضمن ادعاءات بأن كبار المالكين أجبروا الفلاحين والمزارعين على ترك أراضيهم، بما في ذلك عن طريق العنف البدني والتهديدات.

19- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية مقتل اثنين من القادة المجتمعيين على أيدي جناة مجهولين بسبب قضايا زراعية، والاحتجاز التعسفي المدَّعى لتسعة من صغار المزارعين والعمال الريفيين والقادة (بينهم أربع نساء)، والتشريد القسري لأربع أسر بسبب العنف والتهديدات، بما يشمل النساء والأطفال، وكل ذلك بسبب دفاعهم عن حقوقهم المتعلقة بالأراضي أو احتجاجهم على أوضاعهم المعيشية. وبالإضافة إلى ذلك، أفيد بأن الجماعات الإجرامية ابتزت صغار المزارعين وكبار مالكي الأراضي والماشية على السواء. ومن المحتمل وجود نقص في الإبلاغ عن العنف في المناطق الريفية. وتحث المفوضية السلطات على اعتماد تدابير لحماية حقوق الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان[39].

20- والمعهد الوطني المستقل للأراضي مسؤول عن تحقيق الحصول على الأراضي واستخدامها والتحكم فيها على نحو آمن ومنصف. وتُعَد الإدارة الرشيدة لحيازة الأراضي أمراً محورياً كوسيلة لضمان سبل العيش، وتجنب الخلافات وتنظيمها[40]، والتغلب على أزمة الغذاء الحالية. ووفقاً للأرقام الرسمية، جرت تسوية أوضاع 181 851 هكتاراً من الأراضي في عام 2022، فحصلت 868 6 امرأة عاملة في الأرض على 519 173 هكتاراً، مما يعكس الجهود الإيجابية في هذا الصدد[41]. بيد أن المفوضية تلقت ادعاءات تفيد بأن المعهد الوطني للأراضي لم يستجب، في بعض الحالات، لطلبات من صغار المنتجين من أجل تسوية أوضاع الأراضي، وأبطل تعسفاً ملكية أراضٍ جرى البت فيها سابقاً، وأسهم في وصم وتجريم القادة الذين يدافعون عن حقوقهم المتعلقة بالأراضي. ووثقت المفوضية القبض، في كانون الأول/ديسمبر 2022، على أحد القادة المتهمين بالتحريض على الكراهية وذلك، حسبما أُفيد، بسبب إدانته العلنية للفساد في المعهد الوطني للأراضي في ولاية باريناس. وقد أُطلق سراحه في كانون الأول/ديسمبر 2022، على الرغم من الإبقاء على التهم الموجهة إليه.

(38) انظر الرابط: https://provea.org/wp-content/uploads/2022/03/FIDH_Rapport_VENEZUELA_es.pdf (باللغة الإسبانية).

(39) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31(2004)، الفقرة 8، والتعليق العام رقم 36(2019)، الفقرتان 7 و21؛ واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 26(2002)، الفقرتان 54 و55؛ والوثيقة E/C.12/2016/2، الفقرة 6.

(40) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 26(2002)، الفقرة 1.

(41) انظر الرابط: www.inti.gob.ve/2023/01/07/gobierno-bolivariano-regularizo-851-181-hectareas-durante-el-ano-2022 (باللغة الإسبانية).

دال- الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة

21- على الرغم من أن جمهورية فنزويلا البوليفارية مسؤولة عن أقل من واحد في المائة من الانبعاثات العالمية الحالية[42]، فإنها معرضة بدرجة كبيرة للآثار المترتبة على تغير المناخ، بما في ذلك فترات الجفاف المطولة[43] وهطول الأمطار الغزيرة، والتي أسهمت في انهيالات أرضية وفيضانات مفاجئة ومآسٍ إنسانية[44].

22- وقد أدى إنتاج النفط وعدم وجود معالجة فعالة لمياه الصرف من جانب شركة نفط فنزويلا، وهي شركة النفط الوطنية، إلى تفاقم مخاطر تلوث المياه[45]. ووفقاً للمجتمع المدني، سُجِّل ما لا يقل عن 86 انسكاباً نفطياً في عام 2022، بالمقارنة بـ 77 في عام 2021[46]، مما أدى إلى تدمير النظم الإيكولوجية المائية والبرية التي لا بد منها لضمان الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة وسائر حقوق الإنسان[47]. وتذكّر المفوضية بأنه يجب أن يكون استغلال الموارد الطبيعية واستخدامها متسقين مع القانون الدولي والمعايير الدولية[48].

23- وعلى الرغم من الحظر المفروض، بموجب مرسوم رئاسي[49]، على استخدام الزئبق والسيانيد في استخراج الذهب والمعادن الأخرى، أُفيد عن وقوع آثار سلبية على البيئة والصحة البشرية، بما في ذلك وجود أدلة تشير إلى تلوث شديد للمياه. وقد ارتبط تعدين الذهب بادعاءات بارتكاب عمليات قتل[50]، وتشويه، وعنف جنسي وأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي وعمل الأطفال، والاختفاء القسري على أيدي جماعات مسلحة وإجرامية مشتبه فيها غير تابعة للدولة[51]، والتهديدات لأفراد الشعوب الأصلية وترهيبهم، والتهجير القسري لمجتمعات محلية كاملة من الشعوب الأصلية بفعل الخوف من العنف والأوضاع المعيشية القاسية. وتذكّر المفوضية الحكومة بمسؤوليتها عن اتخاذ الخطوات المناسبة لمنع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها جهات فاعلة تابعة للدولة وغير تابعة للدولة على السواء، والتحقيق فيها والمعاقبة عليها وتوفير سبل انتصاف بشأنها[52].

(42) انظر الرابط: https://edgar.jrc.ec.europa.eu/report_2022.

(43) انظر الرابط: https://efectococuyo.com/cambio-climatico/efectos-cambio-climatico-venezuela (باللغة الإسبانية).

(44) انظر الرابط: https://elucabista.com/2022/12/12/venezuela-esta-mas-vulnerable-menos-resiliente-y-mas-expuesta-a-los-impactos-del-cambio-climatico-advirtio-la-acfiman (باللغة الإسبانية).

(45) انظر الرابط: https://clima21.net/informes/derrames-petroleros-en-venezuela-2016-2021 (باللغة الإسبانية).

(46) انظر الرابط: https://ecopoliticavenezuela.org/2023/01/04/reporte-derrames-petroleros-2022 (باللغة الإسبانية).

(47) انظر الرابط: https://ecopoliticavenezuela.org/wp-content/uploads/2023/06/Situacion-socioambiental-de-Venezuela-2022_OEP.pdf (باللغة الإسبانية).

(48) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 24(2017)، الفقرات 16 و17 و32. انظر أيضاً: اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2019)، الفقرتان 26 و62.

(49) المرسوم الرئاسي رقم 2.412 لعام 2016.

(50) انظر الرابط: https://codehciu.org/hubo-48-muertes-potencialmente-ilicitas-en-bolivar-y-19-en-monagas-durante-2022 (باللغة الإسبانية).

(51) انظر الرابط: https://codehciu.org/codehciu-registro-37-reportes-de-desaparecidos-en-zonas-mineras-de-bolivar (باللغة الإسبانية).

(52) المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

24- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعلنت وزارة الدفاع عن إطلاق مشروع لإعادة التحريج تنفذه القوات المسلحة البوليفارية الوطنية[53]، ويستهدف الحدائق الوطنية، مثل "كانايما" و"كاورا" و"ياباكانا"، وهي من بين أكثر المناطق تضرراً من التعدين غير القانوني[54]. وإزالة الغابات، التي تسهم في التصحر وتعرية التربة والفيضانات وزيادة انبعاثات غازات الدفيئة، تثير قلقاً متزايداً، إذ تشير التقارير إلى أنه سيجري بحلول عام 2025 فقدان ما يزيد عن 1,3 مليون هكتار من الغطاء النباتي في الغابات والسافانا في جمهورية فنزويلا البوليفارية[55]، وأن الأسباب الرئيسية هي استخراج الموارد، والزراعة، وحرائق الغابات والتوسع الحضري، بما في ذلك في الحدائق الوطنية[56].

25- وقد تعهدت الحكومة بتعزيز أنظمة التعدين والبيئة. وتذكّر المفوضية بأنه يجب أن تمتثل هذه الأنظمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما ما يتعلق بنشر الأفراد العسكريين، في الوقت الذي تُستكمَل فيه ببذل جهود مدنية لتحسين الأوضاع المعيشية للمتضررين. وتشجع المفوضية السلطات على التحقيق في ادعاءات التهجير القسري والاحتجاز التعسفي وغير ذلك من أشكال العنف، التي رافقت، وفقاً للتقارير، العمليات العسكرية، مثل العمليتَين المضطلع بهما في روراima وأوتانا[57]، والتي استهدفت التعدين غير القانوني[58].

هاء- حقوق الشعوب الأصلية

26- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل ترسيم حدود أراضي الشعوب الأصلية مجمَّداً، على الرغم من التزام الدولة بمنح اعتراف وحماية قانونيَّين لهذه الأراضي، مع احترام أعراف الشعوب الأصلية وتقاليدها ونظمها الخاصة بحيازة الأراضي[59]. وأدت جائحة كوفيد-19، حسبما أُفيد، إلى تفاقم سوء التغذية في أوساط الشعوب الأصلية، وإلى تراجع قدرتها على التماس العناية الطبية من المراكز الطبية النائية في كثير من الأحيان، ولا سيما في ولايات دلتا أماكورو وبوليفار وأمازوناس[60]. ويؤدّي الحمل المبكر، وما يحدث من مضاعفات أثناء الحمل والولادة، فضلاً عن الأمراض المعدية، إلى تهديد بقاء نساء وأطفال الشعوب الأصلية[61]. وتفيد التقارير بأن الافتقار العام إلى إمكانية الحصول على الغذاء والدخل الكافي قد تسبب في هجرة كبيرة لأفراد الشعوب الأصلية إلى المناطق الحضرية ومناطق التعدين وإلى الخارج، مما يسهم في فقدان مؤسساتهم وأشكال تنظيمهم الذاتي فقداناً تدريجياً وفي الأجل الطويل، ويؤثّر بشدة في حقهم في تقرير المصير.

(53) انظر الرابط: https://ceofanb.mil.ve/arranca-campana-de-reforestacion-en-la-region-de-guayana-a-traves-de-la-fanb (باللغة الإسبانية).

(54) الوثيقة A/HRC/50/59، الفقرة 8.

(55) انظر الرابط: https://es.mongabay.com/2023/03/deforestacion-bosques-sabanas-venezuela (باللغة الإسبانية).

(56) انظر الرابط: https://clima21.net/informes/vanishing-forests-deforestation-in-venezuela-2016-2021.

(57) انظر الرابط: www.defensa.com/venezuela/venezuela-lanza-simultaneamente-operaciones-roraima-autana-2022 (باللغة الإسبانية).

(58) انظر الرابط: www.correodelorinoco.gob.ve/fanb-inhabilita-43-campamentos-de-mineria-ilegal-en-parques-nacionales (باللغة الإسبانية).

(59) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 26(2022)، الفقرات 16 و17 و19 و25 و27؛ وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المادة 26(3).

(60) انظر الرابط: https://es.mongabay.com/2023/02/la-tragedia-del-pueblo-yanomami-un-panorama-de-emergencia-en-venezuela-y-brasil (باللغة الإسبانية).

(61) UNICEF, "Humanitarian action for children: Venezuela".

27- وتلقت المفوضية ادعاءات بوقوع عنف جنسي ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية، ولا سيما في مناطق التعدين في ولايات زوليا وبوليفار وأمازوناس، حيث تنشط، حسبما أُفيد، المنظمات المسلحة والإجرامية غير التابعة للدولة، بما في ذلك عن طريق تورطها في الاتجار بالمخدرات والتعدين. وتلقت المفوضية تقارير عن تعرض فتيات من الشعوب الأصلية للعنف الجنسي على أيدي منشقين مفترضين من القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي والغاريمبيروس، وهم عمال مناجم غير قانونيين من البرازيل، في ولاية أمازوناس[62]. وأشارت ادعاءات أخرى إلى الاتجار بنساء وفتيات من الشعوب الأصلية بهدف الاستغلال الجنسي في مناطق التعدين أو من جانب أعضاء مجموعات مسلحة.

28- وتواصل المفوضية رصد حالة امرأة من شعب جيفي الأصلي، وقعت ضحية اغتصاب في ولاية أمازوناس في آب/أغسطس 2020. وقد أثار وضعها أوجه قلق فيما يتعلق بالتحديات المحددة في إمكانية حصول أفراد الشعوب الأصلية الناجين من العنف الجنسي على سبل انتصاف. وعلى الرغم من الجهود التي بُذِلت لالتماس الانتصاف، لم يُعاقَب المسؤولون عن الانتهاكات.

29- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية حدوث تهديدات وأفعال ترهيب على أيدي جماعات مسلحة وإجرامية غير تابعة للدولة ضد خمسة من المدافعين عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية ومن قادتها وسلطاتها، مما أدى إلى التشريد القسري لاثنَين من المدافعين عن حقوق الإنسان (أحدهما امرأة) وأسرتيهما، بمن فيهم النساء والأطفال. وأُفيد أيضاً عن تهديدات وُجهت إلى مجتمعات محلية بأكملها لدفاعها عن أراضي أجدادها في وجه الاتجار بالمخدرات والتعدين. وفي 30 حزيران/يونيه 2022، قُتل في بويرتو أياكوتشو بولاية أمازوناس "فيرجيليو تروخيو"، وهو ناشط في مجال حقوق الشعوب الأصلية ومنسق حراس أراضي شعب أووتوخا الأصلي. وتدعو المفوضية إلى إجراء تحقيق مستقل ونزيه وعاجل وشامل وفعال في جريمة القتل هذه؛ وإلى الانتهاء على الوجه المناسب من التحقيق في مقتل أربعة من شعب يانوماني (ثلاثة رجال وامرأة واحدة) وفي الإصابات التي لحقت بشاب من شعب يانوماني، في 20 آذار/مارس 2022، في "باريما بي" بولاية أمازوناس[63].

ثالثاً- النوع الاجتماعي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وعدم التمييز

30- خلال الاحتفال باليوم الدولي للمرأة لعام 2023، أعلن رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية عن إنشاء البعثة الكبرى للمرأة في فنزويلا، وهي هيئة حكومية مسؤولة عن صياغة وتنسيق السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة، بما في ذلك الحقوق المتعلقة بالتعليم والصحة والعمل والضمان الاجتماعي[64]. وتمثل هذه الخطوة فرصة لتنفيذ السياسات والمبادرات المعلقة، مثل مشروع قانون المساواة بين الجنسين، ووضع خطة عمل وطنية للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وإصلاح "القانون الأساسي المتعلق بحق المرأة في حياة خالية من العنف" الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2021[65]، علماً بأن المفوضية لا تزال تلاحظ عدم وجود معلومات عن مخصصات الميزانية اللازمة لضمان تنفيذه بصورة فعالة.

(62) انظر الرابط: https://data.landportal.info/Content/Venezuela-indigenous-women-speak-out-against-miners-and-armed-insurgents.

(63) الوثيقة A/HRC/50/59، الفقرة 9.

(64) انظر الرابط: www.minci.gob.ve/gobierno-nacional-crea-la-gran-mision-mujer-venezuela (باللغة الإسبانية).

(65) الوثيقة A/HRC/50/59، الفقرة 39.

31- ووفقاً لمصادر رسمية، وُجِّهت إلى 899 1 فرداً تهمة قتل إناث منذ عام 2014. بيد أنه لا يوجد لدى جمهورية فنزويلا البوليفارية مرصد رسمي معني بالعنف القائم على النوع الاجتماعي (العنف الجنساني). وخلال عام 2022، أبلغ مرصد أُنشئ بطريقة مستقلة عن 240 حالة قتل إناث[66]، وهو ما يعكس مستويات مماثلة لتلك التي سُجِّلت في عام 2021[67]. ووثّق مرصد مستقل آخر 282 حالة قتل إناث في عام 2022[68].

32- ووثقت المفوضية حالتين من حالات العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي، شهدتا تأخيراً في التحقيق مع الجناة ومقاضاتهم. ومن الضروري للغاية أن تجري هذه الإجراءات وفقاً للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تنفذ الدولة تدابير حماية وتوفر خدمات متكاملة لضحايا العنف الجنساني، وكذلك لأولئك المعرضين لمثل هذا العنف، بما في ذلك توفير الملاجئ والدعم الطبي والنفسي - الاجتماعي للضحايا[69].

33- وترحب المفوضية بالحكم الصادر عن محكمة العدل العليا في 16 آذار/مارس 2023، بناء على طلب أمين المظالم، الذي أعلنت فيه بطلان الجملة الأخيرة من المادة 565 من القانون الأساسي للقضاء العسكري[70] التي تجرّم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي داخل الجيش. ويمثل القرار خطوة هامة نحو تهيئة الأوضاع لضمان حياة كريمة وخالية من العنف والتمييز للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى (مجتمع الميم الموسّع). وتواصل منظمات مجتمع الميم الموسّع مطالبة الحكومة باتخاذ تدابير للتمكين من التمتع الكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك وضع قانون لضمان حق الأشخاص المغايري الهوية الجنسانية في أن يحددوا بأنفسهم هويتهم الجنسانية، وتنفيذ المادة 146 من القانون الأساسي للسجل المدني، مما يسمح بتغيير الاسم وفقاً لهذا التحديد الذاتي للهوية، والاعتراف بزواج الأشخاص من نفس الجنس[71].

34- وخلال عام 2022، سجلت منظمة غير حكومية واحدة 97 حالة عنف بدني أو خطاب كراهية أو تمييز استهدفت أفراد مجتمع الميم الموسّع، ونُسبت المسؤولية عن 21 في المائة منها تقريباً إلى جهات فاعلة تابعة للدولة و13 في المائة إلى أشخاص آخرين ذوي نفوذ[72]. وتوصي المفوضية بوضع بروتوكول قوي للتحقيق الشامل والفعال في حالات التمييز وجرائم الكراهية وغيرها من أشكال العنف القائم على الهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية والميل الجنسي، ومقاضاة مرتكبيها بشكل شامل وفعال.

(66) انظر الرابط: https://utopix.cc/pix/diciembre-de-2022-son-25-casos-mas-para-un-total-de-236-femicidios-durante-el-ano-2022 (باللغة الإسبانية).

(67) الوثيقة A/HRC/50/59، الفقرة 39.

(68) انظر الرابط: https://cepaz.org/noticias/observatorio-digital-de-femicidios-de-cepaz-en-el-2022-hubo-37-femicidios-de-ninas-en-venezuela (باللغة الإسبانية).

(69) الوثيقة CEDAW/C/VEN/CO/9، الفقرتان 25 و26.

(70) انظر الرابط: historico.tsj.gob.ve/decisiones/scon/marzo/323428-0128-16323-2023-23-0288.HTML (باللغة الإسبانية).

(71) انظر الرابط: https://cronica.uno/poblacion-lgbtiq-sigue-sin-respuestas-claras-sobre-cambio-de-nombre-luego-de-tres-meses-de-promesas-del-gobierno (باللغة الإسبانية).

(72) انظر الرابط: https://nomasdiscriminacion.org/wp-content/uploads/2023/04/OVVInforme1.pdf (باللغة الإسبانية).

رابعاً- سيادة القانون والمساءلة

ألف- استقلالية النظام القضائي والإصلاحات القضائية

35- اتخذت السلطات القضائية والتشريعية خطوات وتدابير خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتحسين سرعة إجراءاتها وتعزيز النظام القضائي. وأُدرجت عدة إصلاحات في جدول الأعمال التشريعي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما فيها إصلاحات بشأن تدريب واختيار الموظفين القضائيين وبشأن هيئة تفتيش المحاكم.

36- وزودت المفوضية السلطات بخمس مذكرات لزيادة مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية، بما في ذلك بشأن اختيار القضاة والتصديق عليهم وتعيينهم وعزلهم، وبشأن التمسك بمبادئ ومعايير الالتحاق بالسلك القضائي والترقية ضمنه، مثلاً عن طريق تنظيم امتحانات علنية وشفافة وشاملة للجميع وتنافسية. وتشجع المفوضية السلطات على الاستفادة من هذه المذكرات ومعالجة الشواغل التي أعرب عنها المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين في رسالة مؤرخة 30 أيار/مايو 2022[73].

37- وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الإذن من الدائرة التمهيدية لاستئناف تحقيقه في الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية، بعدما عُلِّق منذ أن طلبت الحكومة في نيسان/أبريل 2022 تأجيل التحقيق. وساق المدعي العام في طلبه حجة مفادها أنه يرى أن التأجيل الذي طلبته الحكومة لم يكن له ما يبرره في تلك المرحلة وأنه ينبغي منح الإذن باستئناف التحقيق. وأقر المدعي العام أيضاً بأن السلطات الفنزويلية قد أجرت إصلاحات قانونية هدفت إلى معالجة المسائل البنيوية والنظمية. ومع ذلك، خلص التقييم المستقل والموضوعي الذي أجراه مكتبه إلى أن هذه الجهود والإصلاحات إما لا تزال غير كافية في نطاقها أو أنها لم تحقق بعد تأثيراً ملموساً على الإجراءات التي يُحتمل أن تكون ذات صلة في النظام الوطني. وأشار المدعي العام إلى أنه يمكن إعادة النظر في تقييمه في مرحلة لاحقة من الإجراءات. وقدمت حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية ملاحظاتها على طلب المدعي العام. وبعد تقديم إحاطة كاملة إلى الدائرة التمهيدية، يُنتظَر صدور قرار بشأن هذه المسألة. وإلحاقاً بمبدأ التكامل، تشجع المفوضية السلطات الفنزويلية على التعاون الكامل مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في إطار نظام روما الأساسي وتنفيذ مذكرات التفاهم المبرمة بين الحكومة ومكتب المدعي العام.

باء- الاحتجاز والحق في الحرية الشخصية والأمن الشخصي

38- سلمت المفوضية بالتعديلات التي أُدخلت على القانون الأساسي للإجراءات الجنائية والرامية إلى الحد من الاحتجاز السابق للمحاكمة والتعجيل ببدء المحاكمات[74]. بيد أنه لا تزال توجد شواغل بشأن عدم تنفيذ التشريعات المعتمدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية ما لا يقل عن 135 حالة لأفراد (منهم 10 نساء) ظلوا رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة بعد انقضاء الفترة المحددة قانوناً في التعديل الأخير للمادة 230 من القانون الأساسي للإجراءات الجنائية، ما يُعتبَر احتجازاً تعسفياً[75].

(73) انظر الرسالة VEN 3/2022، متاحة على الرابط: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=27309.

(74) الوثيقة A/HRC/50/59، الفقرة 22.

(75) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9.

وربما انتُهكت أيضاً حقوق أخرى من حقوق الإنسان[76]. وصدرت أحكام على 39 شخصاً آخرين على الرغم من أنهم قد ظلوا محبوسين في الاحتجاز السابق للمحاكمة بعد انقضاء الفترة المحددة قانوناً. وفي 44 حالة موثقة، طلب المحتجزون (34 محتجزاً خاضعاً لاختصاص القضاء العادي و10 محتجزين خاضعين لاختصاص القضاء العسكري) إلى السلطات القضائية الإفراج عنهم بعدما أمضوا سنتين أو ثلاث سنوات أو أكثر في الاحتجاز السابق للمحاكمة. غير أن الطلبات رُفِضت أو لم تلقَ ردوداً حتى تاريخه. وتحث المفوضية السلطات القضائية على النظر على النحو الواجب في الطلبات المقدمة للإفراج عن الموقوفين الموجودين رهن الاحتجاز السابق المحاكمة في ضوء القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وعلى الإفراج فوراً عن جميع المحتجزين بصورة غير قانونية أو تعسفية.

39- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي خمسة آراء في حالات تتعلق بجمهورية فنزويلا البوليفارية خلص فيها إلى أن المحتجزين موجودون رهن الاحتجاز التعسفي، وقد أُفرج عن أحدهم بعد اعتماد الرأي بأربعة أشهر تقريباً[77]، بينما أُفرج عن شخص آخر قبل اعتماد الرأي[78]. ولا يزال الأفراد الثلاثة الباقون رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة[79]. وكان 12 فرداً آخرون، كان الفريق العامل قد أصدر آراء بشأنهم قبل الفترة المشمولة بالتقرير، لا يزالون رهن الاحتجاز. وفي 16 حالة أخرى أصدر فيها الفريق العامل آراء، بما في ذلك حالة يعود تاريخها إلى آذار/مارس 2010، لا يزال الأفراد المعنيون يخضعون لتدابير بديلة للاحتجاز[80]. وعلى وجه الإجمال، كانت الإجراءات أو الأحكام القضائية لا تزال مستمرة في 16 حالة على الأقل، على الرغم من صدور آراء عن الفريق العامل. وتشجع المفوضية السلطات على أن تنفّذ على وجه السرعة الآراء التي اعتمدها الفريق العامل.

40- ووثقت المفوضية تأخيرات أخرى في تنفيذ أوامر الإفراج في 16 حالة، بما في ذلك حالات معروضة في تقارير سابقة[81]. وفي سبع حالات، أُفرج عن المحتجزين بعدما أمضوا فترات تراوحت بين 8 أيام و330 يوماً في الاحتجاز التعسفي. وصدرت أوامر جديدة بإلقاء القبض على ثمانية محتجزين آخرين بعد كان قد صدر أمر بالإفراج عنهم، بما في ذلك أربع حالات وردت في تقارير سابقة. وأُلغي أمر الإفراج عن إحدى النساء بعد صدوره بـ 256 يوماً، بسبب التأخير في الاتصال بين المؤسسات حسبما أُفيد.

41- وتنوّه المفوضية بمبادرات الدولة المتعلقة ببرامج تخفيف الأحكام[82] فيما يخص الأشخاص المودعين في الاحتجاز السابق للمحاكمة. غير أن المحتجزين قد أعربوا عن شواغلهم بشأن الصعوبات التي تنطوي عليها إمكانية الوصول إلى عملية تخفيف الأحكام الصادرة بحقهم والحصول على الاعتماد اللازم لهذا التخفيف. وتواصل المفوضية تشجيع السلطات على وضع توجيه سياساتي شامل بشأن برامج تخفيف الأحكام لمن هم رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة، وتشير إلى أن الاحتجاز السابق للمحاكمة هو تدبير استثنائي لا ينبغي فرضه إلا في إطار الامتثال الصارم للقانون الدولي لحقوق الإنسان[83].

(76) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 35(2014)، الفقرة 37، والتعليق العام رقم 32(2007)، الفقرة 61.

(77) الرأي رقم 2022/16

(78) الرأي رقم 2022/55.

(79) الآراء رقم 2022/48، ورقم 2022/67، ورقم2022/87.

(80) الرأي رقم 2010/20 (انظر الوثيقة A/HRC/16/47/Add.1 والوثيقة (A/HRC/16/47/Add.1/Corr.1).

(81) الوثيقة A/HRC/50/59، الفقرة 28.

(82) الواردة في قانون العقوبات المخففة من أجل العمل والدراسة.

(83) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3)؛ واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 35(2014)، الفقرة 38.

جيم- الحق في محاكمة عادلة

42- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أتيحت للمفوضية إمكانية الاطلاع على 13 ملفاً سرياً من ملفات القضايا في مكتب المدعي العام ووقائع 3 جلسات قضائية، وصاغت توصيات قدمتها إلى السلطات القضائية بشأن سير التحقيقات والإجراءات. وترحب المفوضية بإتاحة هذه الإمكانية لها وتشجع على اعتمادها كممارسة متبعة، مما يسمح بتحسين الدعم التقني.

43- ولاحظت المفوضية وجود تأخيرات مستمرة في الإجراءات القضائية، بما في ذلك التحقيقات والجلسات والملاحقات القضائية، مما أدى إلى تآكل ضمانات العدالة الإجرائية ومراعاة الأصول القانونية الواجبة، فضلاً عن تحديات الامتثال للمواعيد النهائية المحددة قانوناً لنشر الأحكام.

44- واستناداً إلى المعلومات الواردة، لوحظ حدوث تأخيرات لا مبرر لها في سير الإجراءات في ثلاث قضايا بحق أفراد متهمين بالتمرّد ضد الدولة، أُرجئت فيها 93 جلسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير[84]. ولا تزال هناك شواغل بشأن تأجيل جلسات المحاكم في تلك القضايا، والذي يُعزى، في جملة أمور، حسبما يُدَّعى، إلى التحديات التي تواجَه في عمليات الإخطار في الوقت المناسب من جانب السلطات القضائية بنقل المحتجزين بين مراكز الاحتجاز والمحاكم، مما يعكس الحاجة إلى تحسين التنسيق بين السلطات القضائية ومراكز الاحتجاز. وفي إحدى الحالات، أُرجئت الجلسات القضائية 14 مرة متتالية منذ 9 آب/ أغسطس 2022 لأسباب تُعزى إلى مسائل التنسيق بين السلطات.

45- ولوحظ وجود قيود لا مبرر لها على الحق في محاكمة عادلة وذلك في ست قضايا لم يُمنح فيها المتهمون الحق في التمثيل القانوني الذي يختارونه بأنفسهم، وفي ثلاث قضايا أبلغ فيها الأشخاص المحتجزون وممثلوهم القانونيون عن وجود عقبات في الوصول إلى ملفات القضايا وتسجيلات الفيديو ومحاضر الجلسات[85].

دال- الاحتجاز والحق في السلامة البدنية والعقلية

46- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المفوضية المساعدة التقنية إلى السلطات الوطنية، مثل ثلاث دورات تدريبية كجزء من خطتها التدريبية في مجال حقوق الإنسان[86]، بما في ذلك تقديم وحدة تدريبية في آذار/مارس 2023 بشأن حقوق الأشخاص المحتجزين والآليات الوطنية لمنع التعذيب.

47- وقامت المفوضية بـ 15 زيارة إلى مراكز الاحتجاز وأجرت مقابلات مع 206 أشخاص محتجزين، من بينهم 50 امرأة، و6 أشخاص من مجتمع الميم الموسّع و4 فتيان. ومنذ أيار/مايو 2022، أُطلق سراح 32 محتجزاً (من بينهم امرأة واحدة) عقب أنشطة الدعوة التي قامت بها المفوضية، بمن فيهم 19 محتجزاً أُفرج عنهم من دون شروط ومحتجزون آخرون أُخلي سبيلهم على أساس تدابير بديلة، مثل الإقامة الجبرية.

48- وأعربت المفوضية عن قلقها فيما يتصل بالأوضاع الصحية لكثير من المحتجزين، بمن فيهم 23 سجيناً ينتظرون الرد على طلباتهم اتخاذ تدابير إنسانية أو تدابير أخرى بديلة للاحتجاز (يخضع 3 سجناء منهم لاختصاص القضاء العسكري، و20 سجيناً لاختصاص القضاء العادي) و63 سجيناً ينتظرون النقل لدواعٍ طبية. وتقديم الرعاية الصحية البدنية والعقلية الملائمة وفي الوقت المناسب إلى المحتجزين،

(84) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14(3)(ج).

(85) المرجع نفسه، المادة 14(3)(ب) و(د).

(86) انظر الرابط: https://mppre.gob.ve/2021/10/05/plan-derechos-humanos-venezuela-oacnudh (باللغة الإسبانية).

مجاناً ومن دون تمييز لأسباب تتعلق بوضعهم القانوني، هو جزء من مسؤولية الدولة[87]. وتلاحظ المفوضية أيضاً المخاطر والعواقب المتمايزة المرتبطة بمحدودية الوصول إلى الخدمات الصحية في حالة أشخاص محتجزين محددين، مثل النساء ومجتمع الميم الموسّع والأشخاص ذوي الإعاقة.

49- وتسلّم المفوضية بالجهود المستمرة التي تبذلها السلطات لحماية حقوق الأشخاص المحتجزين المنتمين إلى مجتمع الميم الموسّع، بما في ذلك توعية المجتمع العام الأوسع بشأن حقوق مجتمع الميم الموسع في مراكز الاحتجاز[88]. وتوصي المفوضية باعتماد بروتوكولات محددة لمنع التمييز والعنف القائمَين على الهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية والميل الجنسي للأشخاص الذين سُلبت حريتهم.

50- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية حالات 22 فرداً ادُّعي أنهم تعرضوا للتعذيب أو إساءة المعاملة في مراكز الاحتجاز فيما بين عامَي 2018 و2022. وتضاف هذه الحالات إلى الحالات الـ 92 التي وُثِّقت سابقاً والمتعلقة بالفترة نفسها. ومن بين هذه الحالات الـ 114، تُنسَب المسؤولية عن 62 حالة إلى المديرية العامة العسكرية لمكافحة التجسس، وعن 5 حالات إلى جهاز الاستخبارات الوطنية البوليفارية. وقد أسهم الخوف من الانتقام وعدم الثقة بالمؤسسات والسلطات في النقص في إبلاغ السلطات عن ادعاءات التعذيب. وتكرر المفوضية توصيتها بإغلاق مرافق الاحتجاز التي كانت تديرها في السابق أجهزة الاستخبارات وبضمان امتثال مراكز الاحتجاز للمعايير الدولية[89].

51- وخلال عام 2022، صدرت لوائح اتهام بحق 362 موظفاً عمومياً، واتُّهم 185 موظفاً وأُدين 47 في قضايا تنطوي على التعذيب وإساءة المعاملة[90]. بيد أن المفوضية رصدت ما لا يقل عن 91 شكوى تعذيب قدمها الضحايا وممثلوهم إلى السلطات، ولا توجد حتى تاريخه معلومات تشير إلى وجود أحدٍ يُحاكم في أي من هذه الجرائم. وتذكّر المفوضية بأن عدم التحقيق في ادعاءات التعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة، أو التأخير لفترة طويلة في إجراء التحقيق، قد يشكل بحد ذاته انتهاكاً منفصلاً لحظر التعذيب وإساءة المعاملة ولحق الضحايا في سبل انتصاف فعالة[91].

هاء- الحق في الحياة

52- طوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوضية تقديم المساعدة التقنية إلى السلطات، بما في ذلك عن طريق وضع دليلين للموظفين العموميين لمعالجة الادعاءات المتعلقة بانتهاكات الحق في الحياة والحق في السلامة الشخصية. وتشجع المفوضية السلطات على الموافقة على الدليلين وتنفيذهما، نظراً إلى أنهما يشملان المعايير الدولية الرئيسية الواردة في دليل التقصي والتوثيق الفعالين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (بروتوكول اسطنبول) وبروتوكول مينيسوتا المتعلق بالتحقيق في حالات الوفاة التي يُحتمل أن تكون غير مشروعة.

(87) قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القاعدة 24.

(88) انظر الرابط: php/noticias/4403-mppsp-garantiza-los-derechos-humanos-de-la-comunidad-lgbtiq-en-los-centros-penitenciarios (باللغة الإسبانية).

(89) الوثيقة A/HRC/44/20، الفقرة 86(ز).

(90) الوثيقة CCPR/C/VEN/RQ/5، الفقرة 75.

(91) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 7؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المادتان 12 و13؛ ولجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 2 (2008).

53- ولم تتلقَّ المفوضية أي معلومات عن الوفيات التي حدثت في الاحتجاجات التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك على عكس ما ورد في تقريرها السابق[92]. بيد أن المفوضية لاحظت وجود تأخيرات مستمرة في التحقيقات في الوفيات التي حدثت خلال الاحتجاجات بين عامَي 2014 و2019[93]. وشهدت بعض الحالات تأخيراً لفترة تصل إلى تسع سنوات، مثل حالتَي روبرت ريدمان أوروزكو وخوسيه أليخاندرو ماركيز. ومن بين الحالات الـ 41 التي وثقتها المفوضية، لا تزال 28 حالة قيد التحقيق أو المحاكمة، ورُفضت حالتان أو جرى تبرئة المدعى عليهما، وصدرت إدانات في 7 حالات، ولا توجد معلومات محدّثة عن الحالات الـ 4 المتبقية. واستأنفت الأسر ما لا يقل عن أربعة أحكام نتيجة لعدم إجراء تحقيق بخصوص جميع الجناة أو لوجود تناقضات في الأحكام. ولا تزال ثلاثة من هذه الاستئنافات قيد النظر أمام محكمة العدل العليا. ولاحظت المفوضية إجراء عمليات تغيير متكررة في المدعين العامين وتأجيلات متعددة للجلسات، مما تسبب في مزيد من التأخيرات. ووفقاً للمعلومات الواردة، كانت عمليات التحقق الواجبة الإجرائية في 26 حالة لا تزال مستمرة، في حين أن هويات الجناة لم تكن قد حُددت بعد في 14 حالة. ولوحظ عدم التعاون بين أمن الدولة والقوات العسكرية في 16 حالة على الأقل. وتشجع المفوضية على بذل مزيد من الجهود لضمان المساءلة عن هذه الانتهاكات، فيما يتعلق بالجناة المباشرين وكذلك في إطار سلسلة المسؤولية.

54- وعلى غرار ما ورد في التقارير السابقة، أشارت المعلومات المتاحة إلى حدوث انخفاض في عدد الوفيات في سياق العمليات الأمنية[94]. بيد أن من المحتمل وجود نقص في الإبلاغ عن هذه الوفيات، بما في ذلك بسبب الخوف من الانتقام ومحدودية إمكانية الوصول إلى المناطق التي وقعت فيها الحوادث. وقد وثقت المفوضية 17 حالة وفاة (جميعها رجال) في هذه العمليات، وقعت 7 حالات منها بين أيار/مايو 2022 ونيسان/أبريل 2023. ومن بين هذه الحالات السبع، تسببت الشرطة الوطنية البوليفارية في خمس حالات وفاة. وقد وُثّقت ثلاث حالات منها في سياق عملية تروينو في بيتاري، في 28 أيلول/سبتمبر 2022. وتذكّر المفوضية بأنه ينبغي الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع عمليات إنفاذ القانون.

55- وفيما يتعلق بـ 101 شخص (جميعهم من الذكور، بمن فيهم ستة قاصرين) لقوا حتفهم في سياق العمليات الأمنية التي وثقتها المفوضية، بما في ذلك العمليات التي وقعت قبل الفترة المشمولة بالتقرير، لا تزال 90 حالة وفاة قيد التحقيق من جانب مكتب المدعي العام بينما جرت المحاكمة في 8 قضايا، وصدرت أحكام بحق 3 أفراد، من بينهم 2 بتهمة القتل. وأفاد أقارب ما لا يقل عن 38 ضحية بوجود صعوبات مستمرة في الوصول إلى ملفات القضايا، وأبلغ أقارب 59 ضحية عن عدم وجود استجابة مؤسسية لطلباتهم. ولم تُطبَّق بعد بروتوكولات الطب الشرعي في 41 قضية. وأفادت 15 أُسرة بحدوث تأخيرات إجرائية لا مبرر لها بسبب عمليات التغيير المتكررة للمدعين العامين أو بسبب عدم إجراء تحليلات الطب الشرعي.

56- ووثقت المفوضية حالة وفاة واحدة أثناء الاحتجاز، أُفيد أنها بسبب وجود ورم سرطاني ومحدودية العناية الطبية. ولاحظت المفوضية التقدم البطيء في التحقيق في ست حالات وفاة أثناء الاحتجاز أُبلغ عنها سابقاً. ووفقاً للجنة المعنية بحقوق الإنسان، فإن فقدان الحياة الذي يحدث أثناء الاحتجاز، في ظروف غير طبيعية، يؤدي إلى افتراض الحرمان التعسفي من الحياة على يد سلطات الدولة[95]. وتدعو المفوضية إلى إجراء تحقيق فوري وفعال في ملابسات هذه الوفيات، واللجوء، عند الاقتضاء، إلى المقاضاة والعقاب بما يتفق مع القانون الدولي.

(92) الوثيقة A/HRC/50/59، الفقرة 55.

(93) المرجع نفسه، الفقرة 38؛ والوثيقة A/HRC/47/55، الفقرة 43.

(94) الوثيقة A/HRC/50/59، الفقرة 17.

(95) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36(2019)، الفقرة 29.

57- وقد تلقت المفوضية تقارير عن تعرض أقارب ضحايا انتهاكات الحق في الحياة لمعاملة مهينة من المسؤولين القضائيين وذلك في 19 حالة على الأقل، مثل ارتكاب أفعال الترهيب والوصم، مما تسبب بمزيد من الكرب وإعادة الإيذاء. وينبغي توفير الجبر الكامل للضحايا وأقاربهم، مع مراعاة فداحة الضرر الذي لحق بهم.

واو- التحقيقات في حالات الاختفاء، بما في ذلك في البحر

58- ألقى مكتب التحقيقات العلمية والجنائية وبحوث الطب الشرعي القبض على مشتبه به خامس، في كانون الأول/ديسمبر 2022، كجزء من التحقيق بشأن الأشخاص المدَّعى أنهم جناة في قضية اختفاء 34 شخصاً (من بينهم 10 نساء و3 أطفال) على متن سفينة *"لا فيلا ديل كورو"* في حزيران/يونيه 2019. بيد أنه قد لوحظ حدوث تأخيرات في التحقيقات والإجراءات القضائية في الحالات المسجلة الثماني الأخرى للاختفاء في البحر فيما بين عامَي 2015 و2022، فضلاً عن تحديات واجهت الأُسَر والممثلين القانونيين للوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتدابير التي نفذها مكتب المدعي العام والسلطات المختصة الأخرى للبحث عن الأفراد الذين اختفوا[96].

59- ولا تزال المفوضية تشعر بالقلق إزاء بطء التقدم المحرز في التحقيقات في حالتَي الاختفاء القسري المدَّعاتين للمقدم "خوان أنطونيو هورتادو كامبوس" و"هوغو إنريكي مارينو سالاس"، نظراً إلى أنه انقضى أكثر من أربع سنوات من دون أن تتوافر معلومات عن مكان وجودهما[97]. وتدعو المفوضية إلى تعزيز الجهود الرامية إلى لتحقيق في هاتين الحالتَين وجميع حالات الاختفاء الأخرى، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري المدَّعاة، وإلى اعتماد التدابير اللازمة لدعم البحث المناسب التوقيت والفعال عن الأشخاص المختفين، بما يتفق مع التزام الحكومة بضمان إيجاد سبل انتصاف فعالة، بما في ذلك منع التكرار.

خامساً- الحيز المدني والديمقراطي

60- ترحب المفوضية باستعداد الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين للانضمام إلى الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة في جمهورية فنزويلا البوليفارية، على النحو الذي لوحظ في الاستئناف الأولي لعملية الحوار والتفاوض الفنزويلية في المكسيك في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وفي الاتفاق الجزئي الثاني المتعلق بالحماية الاجتماعية للشعب الفنزويلي. وتمثّل تلك العملية فرصة هامة للتعاون وتحديد حلول طويلة الأجل للتحديات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة في مجال تعزيز سيادة القانون والتمتع بحقوق الإنسان في البلد. وتشجع المفوضية جميع الأطراف على التعجيل بالتنفيذ الكامل والسريع للاتفاقات المتوصل إليها حتى الآن وعلى استئناف الحوار بطريقة شاملة للجميع وغير تمييزية، مع ضمان بذل العناية الواجبة في استخدام الأموال.

61- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوضية توثيق القيود المفروضة على الحيز المدني، بما في ذلك الأطر القانونية التقييدية التي تحد من عمل منظمات المجتمع المدني والتقارير التي تفيد بتعرض المعارضين لإجراءات قضائية وإدارية تعسفية، فضلاً عن الوصم. ووثقت المفوضية 21 رواية عن التعرض لتهديدات ومضايقات، و46 حالة وصم في وسائل التواصل الاجتماعي أو في حالات بث عام من جانب مسؤولين بالدولة، و17 حالة تجريم، بما في ذلك 10 حالات احتجاز تعسفي لمدافعين عن حقوق الإنسان وصحافيين وفاعلين آخرين من المجتمع المدني، ومنهم ثماني نساء. وتشجع المفوضية الحكومة على مواصلة جهودها لضمان توفير حيز مدني مفتوح وتعددي.

(96) انظر الرسالة VEN 8/2020 (باللغة الإسبانية)، متاحة على الرابط: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=25534.

(97) الوثيقة A/HRC/47/55، الفقرة 15.

ألف- حرية الرأي والتعبير، وتوفير الشفافية، والوصول الى المعلومات العامة

62- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية إغلاق 16 محطة إذاعية في جميع أنحاء البلد. ووفقاً لمنظمات المجتمع المدني، شهد عام 2022 مستوى غير مسبوق من إغلاق المحطات[98]. وكان مالكو المحطات ومديروها، حسبما أُفيد، يخافون من إدانة الوضع علناً. وفي معظم حالات الإغلاق التي وثقتها المفوضية، لم تكن المحطات تمتلك التصاريح ذات الصلة بسبب عدم تجديدها أو عدم تمديدها. وأبلغت هيئات بث مختلفة عن صعوبات في الحصول على التصاريح المكلفة من السلطات المختصة، وفي إنجاز الإجراءات الإدارية في كاراكاس بسبب عدم وجود مكاتب تسجيل إقليمية، وعن عدم تلقي رد أو رفض لاستكمال الإجراءات. ولذلك فإن المحطات الإذاعية كثيراً ما تكون غير قادرة على الامتثال للالتزامات القانونية، على الرغم من الجهود التي تبذلها. وأُفيد بأن عدة محطات إذاعية استعاضت عن البرامج الإخبارية أو برامج الرأي أو شكاوى المواطنين بأنواع أخرى من البرامج لتجنب الأعمال الانتقامية من السلطات.

63- ووثقت المفوضية حجب 44 موقعاً على شبكة الإنترنت، بما في ذلك وسائط إعلام وطنية (29) ودولية (4)، ومنظمات مجتمع مدني (3)، وخدمات رقمية على الإنترنت (5)، وخدمات الخصوصية (3)، وهو ما قام به مقدمو خدمات إنترنت مملوكون للدولة والقطاع الخاص من دون أوامر أو إخطارات رسمية. وفي وقت لاحق، سُمح لسبعة مواقع على شبكة الإنترنت بمعاودة العمل بصورة عادية بعد أن كانت قد حُجبت، وتشجع المفوضية على مواصلة رفع القيود، تماشياً مع الحريات الأساسية.

64- وفي حزيران/يونيه 2022، أصدرت إحدى شركات الاتصالات معلومات عن خطوط الخدمة لديها وعددها 7,9 ملايين خط (هاتف وبيانات) اعتباراً من عام 2021، مشيرة إلى أن أكثر من 1,5 مليون خط من هذه الخطوط خضعت لطلبات اعتراض وأن ما يقرب من مليون خط خضع لطلبات بيانات وصفية[99]. وتثير هذه المعلومات شواغل كبيرة بشأن التدخل غير المبرر في حق الأفراد المتضررين في الخصوصية[100].

65- وتكرر المفوضية الإعراب عن قلقها إزاء التطبيق الواسع النطاق لـ "القانون الدستوري لمناهضة الكراهية وتعزيز التعايش السلمي والتسامح" والرامي إلى تجريم عمل المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وأشخاص آخرين ونزع الشرعية عن هذا العمل[101]. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية 9 حالات اتُّهم أو قوضي فيها أفراد، بمن فيهم مدافعون عن حقوق الإنسان وصحفيون، وذلك بموجب التشريعات المتعلقة بالتحريض على الكراهية أو التحريض العام، مما يرفع العدد الكلي للضحايا إلى 32 بعد إضافة الحالات التي سبق أن وثقتها المفوضية. وتذكّر المفوضية بأن أي تقييد لحرية التعبير ناتج عن تطبيق القوانين الوطنية التي تحظر التحريض على التمييز أو العداوة أو العنف يجب أن يفي بمتطلبات المادة 19 (3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[102].

(98) انظر الرابط: https://twitter.com/sntpvenezuela/status/1586031478470856709/photo/1؛ والرابط: https://espaciopublico.ong/situacion-general-del-derecho-a-la-libertad-de-expresion-en-venezuela-enero-diciembre-2022-informe-preliminar؛ والرابط: https://ipysvenezuela.org/alerta/balance-ipysve-informacion-en-deterioro-seis-meses-de-arbitrariedades-y-censura (جميع هذه الروابط باللغة الإسبانية).

(99) انظر الرابط: www.telefonica.com/es/wp-content/uploads/sites/4/2021/08/Informe-de-Transparencia-en-las-Comunicaciones-2021.pdf (باللغة الإسبانية).

(100) عن مراقبة البيانات الوصفية والحق في الخصوصية، انظر الوثيقة A/HRC/27/37، الفقرة 19.

(101) الوثيقة A/HRC/47/55، الفقرة 61؛ والوثيقة A/HRC/50/59، الفقرات 49 و51 و57 و59.

(102) خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف، الفقرة 18.

66- وظل الافتقار إلى الشفافية وإلى إمكانية الوصول إلى المعلومات العامة مدعاة للقلق. وعلى الرغم من اعتماد "قانون الشفافية والوصول إلى المعلومات ذات النفع العام" في 17 أيلول/سبتمبر 2021[103]، واصلت المفوضية تسجيل طلبات من المجتمع المدني للوصول إلى المعلومات العامة، بما في ذلك 71 طلباً في الفترة المشمولة بالتقرير. وأفيد بأن معظم هذه الطلبات لم تلقَ رداً عليها.

باء- الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات

67- استمرت الاحتجاجات الاجتماعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فوُجِّهت دعوات للتظاهر في جميع أنحاء البلد، وارتبطت إلى حد كبير بمطالب تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتلاحظ المفوضية أن تلك الاحتجاجات كانت سلمية إلى حد كبير وهي ترحب بالتحسينات التي أدخلتها السلطات على التعامل مع الحشود. غير أن المفوضية وثّقت حالة ثلاثة عمال أُلقي القبض عليهم إلى جانب سبعة آخرين على الأقل، في كانون الثاني/يناير 2023، لمشاركتهم في احتجاج يدعو إلى تحسين المرتبات وأوضاع العمل في بويرتو أورداز، بولاية بوليفار. واتُّهم هؤلاء الأفراد بارتكاب عدة جرائم، بما في ذلك التآمر والتحريض والحض على الكراهية. وبينما أُطلق سراحهم كجزء من اتفاق وضع حداً للاحتجاجات، استمرت بعض الدعاوى الجنائية ضدهم.

68- ولاحظت المفوضية وجود شواغل تتعلق بالحق في حرية تكوين الجمعيات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك بسبب التشريعات المقترحة التي يُحتمل أن تعوق أنشطة المجتمع المدني والأنشطة الإنسانية. وأدّت التشريعات المقترحة، مثل "قانون التعاون الدولي" (أيار/مايو 2022) و"قانون تنظيم الرقابة وأداء وتمويل المنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات الصلة" (كانون الثاني/يناير 2023)، إلى إثارة شواغل بشأن ما لفرض مزيد من القيود والأنظمة من آثار على منظمات المجتمع المدني. وستضاف هذه القيود والأنظمة إلى إجراءات التسجيل القائمة من قبل، بما في ذلك السجل الموحد للأشخاص المُلزَمين والجهاز المستقل للسجلات والموثّقين[104]. ويمكن أن يشكل تعدد التسجيلات الإلزامية عقبة أمام الممارسة الحرة لأنشطة هذه المنظمات وأن يمثل قيداً لا مبرر له على الحق في حرية تكوين الجمعيات[105]. وتذكّر المفوضية بأنه ينبغي، في أي قيود تُفرَض على حرية تكوين الجمعيات، الامتثال لشروط التقيد بالقوانين والغرض المشروع والتناسب والضرورة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان[106].

69- وفي نيسان/أبريل 2023، ذكرت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي أن جمهورية فنزويلا البوليفارية لم تمتثل للمعايير الدولية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والانتشار[107]، لأنها لم تطبق على المنظمات غير الربحية تدابير إشرافية متناسبة وقائمة على المخاطر.

جيم- الحق في المشاركة في الشؤون العامة

70- لاحظت المفوضية أنه بينما جرت مشاورات عامة بشأن التشريعات المقترحة، لم تمتثل هذه العمليات لمعايير الشفافية والشمول والمشاركة من جانب جميع قطاعات المجتمع. ونُبِّهت المفوضية إلى الافتقار إلى معلومات عن المشاركة أثناء المشاورات وعدم وجود ضمانات بأن السلطات ستعترف بهذه المشاركة.

(103) انظر الرابط: www.asambleanacional.gob.ve/leyes/sancionadas/ley-de-transparencia-y-acceso-a-la-informacion-de-interes-publico (باللغة الإسبانية).

(104) الوثيقة A/50/59، الفقرتان 53 و54.

(105) الوثيقة A/74/349.

(106) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 22.

(107) انظر الرابط: www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/fsrb-mer/CFATF-Mutual-Evaluation-Venezuela.pdf.coredownload.inline.pdf.

71- وتشعر المفوضية بالقلق إزاء 14 ادعاء وردت في الفترة ما بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل 2023 بشأن القيود المفروضة على الحق في المشاركة في تسيير الشؤون العامة، بما في ذلك المضايقة وغيرها من أشكال الترهيب، ضد أعضاء الأحزاب السياسية والنشطاء في سياق الحملة الانتخابية للانتخابات التمهيدية التي أطلقها جزء من المعارضة. وتلقت المفوضية تقارير عن قيام مكتب المراقب المالي العام باستبعاد أشخاص من المشاركة في العمليات الانتخابية بإسقاط الأهلية عنهم. وأفيد بأنه لم تصدر قبل إسقاط الأهلية أي إخطارات بشأن بدء الإجراءات، مما يقيّد ممارسة حق الدفاع. وتواصل المفوضية رصد قرارات محكمة العدل العليا التي يمكن أن تقيّد بدون مبرر حرية تكوين الجمعيات والحق في المشاركة في تسيير الشؤون العامة وذلك بالتدخل في عمليات اتخاذ القرار الداخلية في الأحزاب السياسية، بما في ذلك تعيين مجلس إدارة مخصص لهذه الأحزاب.

سادساً- الاستنتاجات والتوصيات

72- ترحب المفوضية بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومة، بما في ذلك خلال زيارة المفوض السامي في كانون الثاني/يناير 2023 وتجديد رسالة التفاهم مع المفوضية. وستواصل المفوضية تقديم دعمها إلى السلطات من أجل النهوض بحقوق الإنسان في البلد. وبينما تدعو المفوضية إلى رفع العقوبات القطاعية التي تؤدي إلى تفاقم التحديات القائمة من قبل وتحدّ من تمتع الناس بحقوق الإنسان، يجب على الحكومة أن تتخذ خطوات، بالقدر الأقصى الذي تسمح به مواردها المتاحة، بغية تحقيق الإعمال الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وضمان بيئة مواتية للممارسة الكاملة لحقوق الإنسان الأخرى، بما في ذلك عن طريق التصدي للتحديات التي تؤثر بشكل غير متناسب على الشعوب الأصلية ومجتمع الميم الموسّع والنساء. وتدعو المفوضية إلى إجراء تحقيقات فورية ومستقلة ونزيهة وفعالة، على جميع مستويات المسؤولية، في الانتهاكات المدَّعاة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في كل من الحياة والسلامة الشخصية والحرية وعدم التعرض للتعذيب. ويجب على الحكومة اعتماد تدابير لمنع جميع الاعتداءات على الأشخاص الذين يعبّرون عن آراء معارضة ومنع ترهيبهم وتجريمهم والتخفيف من حدتها والمعاقبة عليها، وكفالة المشاركة المجدية والشاملة من جانب الجهات الفاعلة، بغية ضمان التمتع الكامل بالحيز المدني.

73- **وبالإضافة إلى التوصيات الصادرة سابقاً (انظر المرفق)، يدعو المفوض السامي الحكومة إلى ما يلي:**

(أ) **إعادة تنشيط عملية ترسيم حدود أراضي الشعوب الأصلية، على أن يُضطلَع بذلك بمشاركة كاملة ومجدية من هذه الشعوب وبموافقتها المستنيرة؛**

(ب) **وضع واعتماد بروتوكول بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين والفلاحين والعمال الريفيين والقادة النقابيين والعماليين؛ واتخاذ التدابير المناسبة لوضع حد لأعمال الوصم التي يرتكبها الموظفون العموميون وما يقابلها من تدابير المساءلة؛**

(ج) **التنفيذ الكامل للالتزامات المعتمدة في خطة عمل منتدى الحوار الاجتماعي المعقود في شباط/فبراير 2023؛ وإجراء تحقيقات فورية ومستقلة ونزيهة وفعالة في جميع الانتهاكات المدَّعاة للحقوق المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات، بما في ذلك الحق في تكوين النقابات والانضمام إليها والحق في التجمع السلمي، وتقديم جميع الجناة إلى العدالة؛ واتخاذ تدابير ملموسة لمعالجة الأسباب الجذرية لاحتجاجات العمال والمتقاعدين، بما في ذلك الأجور وأوضاع العمل؛**

(د) **اعتماد تدابير لضمان التمتع بالحق في الصحة، بما في ذلك الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وإلغاء تجريم الإجهاض، مع مراعاة الاحتياجات المتمايزة للمرأة؛**

(هـ) **التعجيل باعتماد مشروع القانون المتعلق بالمساواة بين الجنسين المعروض حالياً على الجمعية الوطنية ووضع خطة عمل وطنية للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي تماشياً مع ملاحظات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛**

(و) اعتماد تدابير لضمان التمتع بحقوق الإنسان، من دون تمييز، بما في ذلك سن قانون لضمان حق الأشخاص المغايري الهوية الجنسانية في التحديد الذاتي للهوية الجنسانية، بالإضافة إلى تنفيذ المادة 146 من القانون الأساسي للسجل المدني؛

(ز) وضع سياسة شاملة ومبادئ توجيهية بشأن التنفيذ الناجز لأوامر الإفراج، وبرامج تخفيف الأحكام وحسابها، مع ضمان إمكانية الوصول الكامل إلى الإجراءات المعمول بها والشفافية بشأنها؛

(ح) ضمان إجراء تحقيقات وإجراءات قضائية فورية ومستقلة وفعالة ونزيهة وشفافة وشاملة وذات مصداقية بشأن حالات الوفاة التي تحدث في سياق العمليات الأمنية والاحتجاجات، وبشأن ادعاءات التعذيب أو الأشكال الأخرى لسوء المعاملة وحالات الاختفاء في البحر؛ واحتجاز مرتكبيها، بمن فيهم رؤساؤهم، ومقاضاتهم ومعاقبتهم وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وتوفير الجبر الكامل للضحايا؛

(ط) ضمان الامتثال الفعال للتعديلات التي أُدخلت على القانون الأساسي للإجراءات الجنائية بهدف الحد من الاحتجاز السابق للمحاكمة، بما في ذلك النظر في الوقت المحدد في الطلبات المقدمة بموجب المادة 230 من هذا القانون؛

(ي) تعزيز إجراء مشاورات عامة شفافة وواسعة وشاملة للجميع ومجدية قبل اعتماد القوانين أو السياسات أو المشاريع العامة؛

(ك) ضمان أن يكون تطبيق التشريعات المتعلقة بجرائم الكراهية والتحريض على الكراهية ممتثلاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ولخطة عمل الرباط؛

(ل) مراجعة التشريعات المتعلقة باعتراض الاتصالات وجمع البيانات الشخصية واستخدامها لضمان امتثالها للحق في الخصوصية؛

(م) وضع خطة تصحيح أوضاع تتيح للمحطات الإذاعية استخدام طيف الترددات الراديوية في ظل أوضاع تضمن تعددية المعلومات واليقين القانوني، بما في ذلك عن طريق المشاركة الفعالة لممثلي هذا القطاع والمنظمات المكرسة لتعزيز حرية التعبير والجهات الفاعلة المهتمة الأخرى؛

(ن) إنشاء آليات لضمان الاستجابة في الوقت المحدد لطلبات المجتمع المدني للوصول إلى المعلومات العامة؛

(س) ضمان مراعاة الأصول القانونية الواجبة والشفافية في الإجراءات الإدارية التي يتخذها مكتب المراقب المالي العام فيما يتعلق بإسقاط الأهلية عن المرشحين للمناصب العامة؛

(ع) توسيع نطاق التعاون مع المفوضية بغية تنفيذ التوصيات القائمة على حقوق الإنسان، بما في ذلك التوصيات المقدَّمة من الآليات الدولية، مثل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛

(ف) التعاون، عملاً بمبدأ التكامل، مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية من أجل إظهار استعداد الحكومة لإجراء التحقيقات والملاحقات الجنائية الوطنية ذات الصلة وذات النطاق الكافي وإظهار قدرتها على ذلك، بغية ضمان المساءلة الواجبة بما يتفق مع المعايير الدولية؛

(ص) الاستفادة من التعاون القائم من قبل مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة العمل الدولية.

74- ويدعو المفوض السامي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تشجيع دعم عملية الحوار الوطني وتنفيذ الاتفاقات المتوصل إليها ورفع العقوبات القطاعية التي تؤدي إلى تفاقم التحديات القائمة من قبل وتؤثر سلباً على التمتع بحقوق الإنسان.

Annex

Summary of recommendations

Democratic and civic space

Right to take part in public affairs

- Halt, publicly condemn, punish and prevent all acts of persecution and targeted repression based on political grounds, including stigmatizing rhetoric and smear campaigns (A/HRC/41/18);
- Prioritize a legislative agenda aimed at strengthening the promotion and protection of human rights, avoid the adoption of laws and regulations that are disproportionately restrictive of fundamental freedoms and civic space and review adopted laws and regulations to ensure that they are consistent with human rights standards (A/HRC/47/55);
- Ensure that spaces for civil society participation are maintained and expanded and that any restrictions introduced in the context of the COVID-19 pandemic are strictly necessary and proportional to mitigating the impact of the pandemic (A/HRC/47/55);
- Ensure that all conditions are in place for free, fair, peaceful and independent electoral processes (A/HRC/47/55);
- Support spaces for an inclusive and wide-ranging political dialogue, with human rights at the centre of the discussions (A/HRC/50/59);
- Ensure the meaningful and effective participation of civil society in the adoption of policies and legislation on matters affecting them (A/HRC/50/59);

Protection of human rights defenders

- Adopt effective measures to protect human rights defenders and media professionals (A/HRC/41/18);
- Refrain from discrediting human rights defenders and media professionals, and take effective measures to protect them, including by adopting a specialized protocol to investigate human rights violations and criminal offences against them (A/HRC/44/20);

Freedom of opinion and expression, peaceful assembly and association

- Respect, protect and fulfil the rights to freedoms of opinion and expression, peaceful assembly and association, as well as the rights to access to information and to participate in political affairs (A/HRC/44/20);
- Reverse closures of media outlets and cease other measures of censorship against media; guarantee access to the Internet and social media, including to news websites, and guarantee the impartiality of governing bodies in the allocation of radio spectrum frequencies (A/HRC/41/18);
- Cease and prevent excessive use of force during demonstrations (A/HRC/41/18);
- Publish a comprehensive report on the investigations and criminal proceedings of deaths that occurred in the context of protests in 2014, 2017 and 2019 (A/HRC/44/54);
- Disarm and dismantle pro-government armed civilian groups (armed *colectivos*) and ensure investigations into their crimes (A/HRC/41/18);

- Ensure that all requests for broadcast licenses, including renewals, are processed in strict compliance with all applicable regulations and with due regard to international human rights law and standards, including due process and the right to freedom of expression; and that any restrictive measure, such as revocation or suspension of licenses, does not constitute an impermissible restriction under article 19 of the ICCPR (A/HRC/50/59);
- Take measures to ensure that democratic and civic space is not unduly restricted, including by i) repealing or abstaining from introducing, as appropriate, regulations that are inconsistent with the protection and promotion of democratic and civic space; ii) considering review the Constitutional Law against Hatred, for Peaceful Coexistence and Tolerance, the Law on Transparency and Access to Information of Public Interest, and the Organic Law Against Organized Crime and the Financing of Terrorism to bring them fully in line with international human rights law; iii) strengthening effective accountability mechanisms; and iv) immediately releasing those detained for acts of legitimate work or expression (A/HRC/50/59);

Right of access to public information

- Allow access to information of public interest (A/HRC/41/18);
- Ensure access to public information and data to monitor and adequately inform public policies, in particular in the context of the COVID-19 pandemic (A/HRC/47/55);
- Regularly publish comprehensive health and nutritional data, disaggregated by sex, age, ethnicity, and location that may be used inter alia, to develop and implement a full-scale humanitarian response to the crisis (A/HRC/41/18);
- Ensure provision of all social programmes in a transparent, non-politicized, and non-discriminatory manner, including effective oversight and accountability measures (A/HRC/41/18);
- Publish the national annual budget and expenditure reports, guarantee access to key data to assess the realization of rights and re-establish the oversight role of the National Assembly on use of public funds (A/HRC/44/20);
- Establish a system for the systematic collection of statistical data on violence against women, disaggregated by forms of violence, number of complaints, prosecutions and convictions imposed on perpetrators (A/HRC/44/54);
- Undertake and publish key information related to the Arco Minero del Orinoco region, such as environmental and social impact studies, violence and homicide rates and socioeconomic data of the population living within Arco Minero del Orinoco and the surrounding area, including indicators related to economic and social rights (A/HRC/44/54);
- Publicly and regularly report on information produced by public institutions related to economic, social, cultural, and environmental rights, including Sustainable Development Goals indicators and internationally recognised human rights indicators, and the methodologies and sources used to produce that information (A/HRC/48/19);
- Take concrete measures and publicly inform on their implementation, to guarantee the right to access public information, including drafting and enacting an Organic Law of Transparency in accordance with

international standards, ensuring public information requests are not unnecessarily cumbersome nor rejected because of omission of non-essential formalities, developing digital mechanisms to receive public information requests, addressing concerns over reprisals for requests for public information, and improving accessibility and understandability for all groups, particularly the most marginalized (A/HRC/48/19);

- Ensure transparent and representative consultations, and access to public information in relation to public policy, particularly with members of vulnerable groups, prior to the adoption or implementation of any decision, activity or measure that affects them (A/HRC/48/19);
- Publish the national budget and the ministries' reports and accounts, as well as the regulatory framework of individual public entities and policies, their organizational structure, assigned budget and execution, procurements and contracting, public participation and accountability mechanisms, audits, and legal and administrative proceedings initiated by State entities (A/HRC/48/19);
- Ensure citizens' right to stand for election is not unduly restricted, either in law or in practice, and ensure due process guarantees are strictly implemented should candidates be disqualified, respecting the independence and separation of powers (A/HRC/50/59);

State of exception

- Ensure that exceptional measures authorized under the "state of alarm" are strictly necessary and proportionate, limited in time, and subject to independent oversight and review (A/HRC/44/20);

Accountability and rule of law

Right to life

- Take immediate measures to halt, remedy and prevent human rights violations, in particular gross violations such as torture and extrajudicial executions (A/HRC/41/18);
- Ensure systematic, prompt, effective and thorough, as well as independent, impartial and transparent, investigations into all killings by security forces and armed civilian groups (armed *colectivos*), and ensure independence of all investigative bodies, accountability of perpetrators and redress for victims (A/HRC/44/20);
- Dissolve the Special Action Forces of the Bolivarian National Police and establish an impartial and independent national mechanism, with the support of the international community, to investigate extrajudicial executions during security operations, ensure accountability of perpetrators and redress for victims (A/HRC/41/18);
- Revise security policies to implement international norms and standards on the use of force and human rights, in particular by restoring the civilian nature of police forces, conducting vetting, restricting the functions of "special forces" and strengthening internal and external oversight mechanisms (A/HRC/44/20);
- Implement a comprehensive reform of security institutions and policies, to effectively address human rights concerns and provide redress to victims of human rights violations (A/HRC/47/55);

Right to physical and moral integrity

- Ensure effective investigation and sanctioning of those responsible for cases of torture and ill-treatment, and strengthen the National Commission for the Prevention of Torture, in compliance with international human rights norms (A/HRC/44/20);
- Ratify the Optional Protocol to the Convention against Torture and other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment and the Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance (A/HRC/41/18);
- Ensure the rights to food, water and sanitation, health, security and dignity of all persons deprived of liberty, including by meeting gender-specific needs (A/HRC/44/20);
- Adopt specific measures in the context of the COVID-19 pandemic to ensure the rights to health and security of detainees, including by granting alternative measures to deprivation of liberty to the broadest set of prisoners possible, consistent with the protection of public safety (A/HRC/44/20);
- Put an end to incommunicado detention, including by intelligence services, guarantee that any individual subject to pretrial detention is held in official pretrial detention centres subject to judicial oversight, and transfer all persons detained in premises of intelligence services to official detention centres (A/HRC/44/20);
- Allocate sufficient resources to ensure adequate conditions of detention and access to justice (A/HRC/47/55);
- Protect persons, including those on the move, from abuses, corruption and extortion by State agents (A/HRC/41/18);
- Implement a comprehensive reform of security institutions and policies, to effectively address human rights concerns and provide redress to victims of human rights violations (A/HRC/47/55);

Rights to liberty and to a fair trial

- Ensure that reforms undertaken in the justice, police and detention sectors materialize into effective and sustainable changes based on international human rights law and standards and that legal reforms are strictly applied (A/HRC/50/59);
- Continue to take measures to ensure pre-trial detention and other coercive measures are used only when strictly necessary, in accordance with international standards, and remain within statutory terms. Address all causes of judicial delays such as ensuring timely transfer of detainees to tribunals' hearings (A/HRC/50/59);
- Release all persons arbitrarily deprived of their liberty (A/HRC/41/18);
- Release unconditionally all persons unlawfully or arbitrarily deprived of liberty, including through the implementation of the decisions of the Working Group on Arbitrary Detention (A/HRC/44/20);
- Address the underlying causes of overcrowding and undue judicial delays through comprehensive reform of the administration of justice (A/HRC/44/20);
- Put an end to the trial of civilians by military tribunals, and ensure that the jurisdiction of military' tribunals is limited to military offences committed by active members of the military (A/HRC/44/54);
- Publish the legal authority and mandate of the counter-terrorism courts and take all necessary measures to guarantee their independence,

impartiality and transparency, as well as their strict compliance with international human rights standards (A/HRC/44/54);

- Take effective measures to restore the independence of the justice system and ensure the impartiality of the Office of the Attorney General and the Ombudsperson (A/HRC/41/18);
- Undertake and complete the reforms of the justice system announced by the Government in January 2020 to guarantee its independence, impartiality, transparency, accessibility and effectiveness (A/HRC/44/54);
- Establish an independent, impartial and transparent mechanism to increase the number of tenured judges and prosecutors through a transparent public process (A/HRC/44/54);
- Guarantee that lawyers' associations recover their independence and full autonomy by allowing free internal elections (A/HRC/44/54);
- Guarantee the independence of the Public Defender, through the provision of sufficient resources and training, and ensure the rights of defendants to appoint a lawyer of their own choice (A/HRC/44/54);
- Restore the capacity of the criminal unit against the violation of fundamental rights of the Office of the Attorney General to conduct independent forensic investigations into cases of alleged human rights violations by security forces (A/HRC/44/54);
- Ensure that judicial action is strictly guided by the principles of legality, due process, presumption of innocence and other national and international standards (A/HRC/47/55);

Access to justice and adequate reparations

- Ensure prompt, independent, effective, impartial, transparent, thorough and credible investigations and judicial proceedings into cases of alleged human rights violations, and hold, prosecute and punish those responsible, including superiors, in accordance with international human rights law (A/HRC/50/59);
- Conduct prompt, effective, thorough, independent, impartial and transparent investigations into allegations of human rights violations, including deprivation of life, enforced disappearance, torture, and sexual and gender-based violence involving members of the security forces, bring perpetrators to justice and provide victims with adequate reparation (A/HRC/44/54);
- Conduct prompt, effective, thorough, independent, impartial and transparent investigations into human rights violations, including killings of indigenous peoples, and bring perpetrators to justice (A/HRC/41/18);
- Ensure the right to remedy and reparations for victims, with a gender-sensitive approach, as well as guarantee their protection from intimidation and retaliation (A/HRC/41/18);
- Review the protocols and methods of the Office of the Attorney General to provide gender-sensitive attention and support for victims of human rights violations and their families (A/HRC/44/54);
- Cease immediately any acts of intimidation, threats and reprisals by members of security forces against relatives of victims of human rights violations who seek justice (A/HRC/44/54);

- Adopt the necessary regulations and protocols to fulfil all rights and obligations enshrined in the Organic Law on the right of women to a life free of violence, and also adopt effective measures to assist and protect victims of all forms of violence, including women and children (A/HRC/44/54);
- Establish a system for the systematic collection of statistical data on violence against women, disaggregated by forms of violence, number of complaints, prosecutions and convictions imposed on perpetrators (A/HRC/44/54);
- Effectively implement a victim and witness protection programme, to safeguard the integrity of victims and witnesses, and ensure accountability for human rights violations (A/HRC/47/55);
- Conduct independent and thorough investigations into allegations of human rights violations committed in Apure State in the context of clashes with non-State armed groups (A/HRC/44/54);

Economic, social, cultural, and environmental rights

- Take all necessary measures to ensure availability and accessibility of food, water, essential medicines and healthcare services, including comprehensive preventative healthcare programmes with particular attention to children's and maternal services, including sexual and reproductive healthcare (A/HRC/41/18);
- Allocate the maximum available resources towards the progressive realization of economic and social rights in a transparent and accountable manner that allows the assessment of expenditures (A/HRC/41/18);
- Prioritize measures to decrease early pregnancies, and ensure that all plans regarding sexual and reproductive rights include measurable indicators and monitoring mechanisms (A/HRC/41/18);
- Increase vaccination coverage for preventable diseases and take adequate measures to control outbreaks of communicable diseases (A/HRC/41/18);
- Guarantee a full-scale United Nations led response to the humanitarian situation, including increased access for humanitarian actors, facilitating the entry of the World Food Programme, regularizing the presence of international non-governmental organizations and ensuring the protection of all humanitarian workers (A/HRC/44/20);
- Take urgent steps to end labour and sexual exploitation, child labour and human trafficking within Arco Minero del Orinoco, and ensure regularization of mining activities that respect the right to just and favourable working conditions (A/HRC/44/54);
- Continue efforts to improve access to essential services, and food, and inform publicly and regularly on those efforts, with particular attention to equality of access and non-discrimination, ensuring transparency, participation and public oversight (A/HRC/48/19);
- Take all necessary measures to guarantee sufficient income to public servants and workers in sectors dependent of public funding, particularly in the health and education sectors, in a transparent and participatory manner, including by adjusting salaries and cash transfers to the basic consumer basket, and take concrete measures to promote the enjoyment of labour rights, including compliance with international labour conventions and collective agreements, and publicly inform on their implementation (A/HRC/48/19);

- Take concrete measures to promote the autonomy of universities and free and independent electoral processes in accordance with their internal regulations, and to ensure freedom of association of university workers (A/HRC/48/19);
- Ensure that labour rights, including freedom of trade union association, are upheld and remain committed to the establishment of a genuine social dialogue with representatives of workers and employers (A/HRC/50/59);
- Take urgent measures to ensure the highest attainable standard of health, including those deprived of liberty, in particular by allocating adequate resources to hospitals and health centres (A/HRC/50/59);
- Ensure all mining in the Bolivarian Republic of Venezuela is carried out in accordance with adequate human rights, sociocultural and environmental impact studies, and meets national and international environmental standards (A/HRC/44/54);
- In compliance with international human rights standards, conduct effective and transparent investigations and law enforcement operations to dismantle criminal and armed groups controlling mining activities, tackle corruption, and prosecute and sanction those responsible for crimes and human rights violations in Arco Minero del Orinoco and the surrounding area (A/HRC/44/54);
- Rescind resolution No. 0010 related to mining in rivers (A/HRC/44/54);

Rights of specific groups

- Adopt all necessary measures to ensure the safe, dignified and voluntary return and sustainable reintegration of Venezuelan returnees; ensure their access to healthcare and social protection, and their protection from discrimination and stigmatization (A/HRC/44/20);
- Ensure adequate and representative consultations are conducted with all indigenous peoples prior to the adoption or implementation of any decision, activity or measure that may affect them, including any impact on their traditional lands, territories and resources (A/HRC/44/54);
- Ensure that indigenous peoples are able to enjoy their collective right to live in freedom, peace and security, and that they are able to own, use, develop and control their lands, territories and resources, including through the demarcation of traditional lands (A/HRC/44/54);
- Provide redress to indigenous peoples affected by mining activities, including in the Arco Minero del Orinoco region, in consultation with them (A/HRC/44/54);
- Establish a special voter register for indigenous people to ensure their free and meaningful participation in the electoral processes (A/HRC/50/59);
- Cease any intimidation and attacks against indigenous peoples, including leaders, and ensure their protection and take all necessary measures to protect their individual and collective rights, including their right to land (A/HRC/41/18);

Non-discrimination

- Investigate allegations of discriminatory access to social protection programmes, take all necessary measures to guarantee equal access to such programmes, prioritizing the most marginalized groups, and publicly informing on the findings and the implementation of the measures (A/HRC/48/19);

- Take all necessary measures to implement the Constitutional mandate to recognize all indigenous territories and collective land rights at the earliest, with particular emphasis on self-demarcation initiatives (A/HRC/48/19);
- Continue working in partnership and cooperating with the United Nations system to ensure the human rights of people on the move within its territory, particularly migrants and returnees, and investigate cases of disappearances and allegations of human trafficking (A/HRC/48/19);
- Ensure the implementation of the national environmental regulatory framework to the oil and mining industries, particularly in the Arco Minero del Orinoco region, and sign and ratify the Regional Agreement on Access to Information, Public Participation and Justice in Environmental Matters in Latin America and the Caribbean, also known as the Escazú agreement (A/HRC/48/19);
- Amend legislation to decriminalize abortion and ensure the provision of appropriate sexual and reproductive health services (A/HRC/48/19);
- Take all necessary measures to ensure equal access to the vaccine, particularly for marginalized groups, with specific attention to this digital divide (A/HRC/48/19);
- Introduce a comprehensive law to prohibit all forms of discrimination, including based on sexual orientation, gender identity and expression, and sex characteristics, adequately penalize them (A/HRC/50/59);
- Ensure prompt, thorough and effective investigation and prosecution of cases of discrimination, hate crimes and femicides, while strengthening protection measures, in consultation with relevant civil society organizations (A/HRC/50/59);
- Ensure legal recognition and protection of same sex relationships, without discrimination based on sexual orientation or gender identity. Repeal norms that criminalize consensual sexual acts between adults of the same sex, in particular article 565 of the Organic Code of Military Justice (A/HRC/50/59);
- Ensure the right to identity and documentation for all persons, including children (A/HRC/41/18);
- Introduce legislation and policies promoting equitable participation of women in the structures of political parties and on quotas to ensure gender parity for nominations to elected positions, including governors and mayors (A/HRC/50/59);
- Ensure that official data and disaggregated information of public interest is available, accessible and proactively disseminated, including information related to gender-based violence and economic, social, cultural and environmental rights (A/HRC/50/59);
- Ensure measures are taken towards the progressive realization of the right to an adequate standard of living of all the population, without discrimination (A/HRC/50/59);

Engagement with OHCHR and human rights mechanisms

- Increase engagement with international human rights protection mechanisms, including the special procedures system, by receiving regular official visits from mandate holders (A/HRC/44/20);
- Accept and facilitate the establishment of a permanent OHCHR country office (A/HRC/41/18);

- Facilitate the establishment of an OHCHR office in the country as an effective means of assisting the State in tackling the human rights challenges and concerns addressed in the present report (A/HRC/44/20);
- Remain committed to the effective implementation of the joint workplan signed with OHCHR and its engagement with international human rights mechanisms (A/HRC/47/55);
- Continue to expand cooperation with OHCHR with a view at implementing human rights-based recommendations, including those stemming from international mechanisms, such as UN human rights treaties bodies, the Special Procedures and the third cycle of the Universal Periodic Review of the Human Rights Council (A/HRC/50/59);
- Accept and facilitate the establishment of a permanent OHCHR country office (A/HRC/41/18);

Member States should:

(a) Suspend or lift the sectoral unilateral coercive measures imposed on Venezuela which impede the Government's efforts to address the combined impact on the population of the current humanitarian situation and the COVID-19 pandemic (A/HRC/48/19);

(b) Continue their support to the humanitarian response in the Bolivarian Republic of Venezuela, particularly with regards to the COVID-19 pandemic (A/HRC/48/19);

(c) Ensure a fair distribution of vaccines across countries, as a global public good and accessible to all without discrimination in accordance with international legal norms and in support of the achievement of the Sustainable Development Goals (A/HRC/48/19);

(d) Ensure the rights of migrants from Venezuela in their respective territories and investigate human rights violations or abuses committed against them (A/HRC/48/19).